

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: محاسبة مالية
تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المحاسبة المالية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

أثر التدقيق الداخلي على أداء شركات التأمين الجزائرية

(دراسة حالة وكالة برج بوعريج للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين)

محمّد إشراف:

د. عريوة محاد

من إشراف:

- د. د. عريوة محاد

- د. بوفارس سوس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
د. عريوة محاد			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة): المولود (ة) بتاريخ: ب: عن المصالح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: الصادرة بتاريخ: عن: بلدية عين المصالح مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص: خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: في التامين في البنوك

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة مبادئ الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 13 جوان 2021

التوقيع والبصمة

.....



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم أما بعد:

قال صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، ونقدّم بجزيل الشكر

والقدير للساندة كلية علوم الاقتصاد وعلوم التنوير وخصوصاً قسم

المالية والمحاسبة كما أخص بالذكر الدكتور عريوة محاد الذي لم يتوان عن

تقديم توجيهاته ونصائحه الهامة

وشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الشكر وعرفان
II-I	الفهرس
III	فهرس الاشكال
III	فهرس الجداول
III	قائمة الاختصارات
	الملخص
أ - هـ	مقدمة العامة
الفصل الأول:مدخل عام لتدقيق الداخلي	
07	تمهيد:
07	المبحث الأول:الاطار النظري لتدقيق
08-07	المطلب الأول:التطور التاريخي لتدقيق
14-09	المطلب الثاني:مفهوم وأنواع التدقيق
15-14	المطلب الثالث:معايير التدقيق الدولية
16	المبحث الثاني:ماهية التدقيق الداخلي
22-16	المطلب الأول:تطور التاريخي ومفهوم واهداف التدقيق الداخلي وأهميته
24-22	المطلب الثاني: معايير ومنهجية التدقيق الداخلي
26-24	المطلب الثالث:أركان وأنواع التدقيق الداخلي
27	المبحث الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية
30-27	المطلب الأول:ماهية نظام الرقابة الداخلية
30	المطلب الثاني :دور التدقيق الداخلي في تقييم الرقابة الداخلية
30	خلاصة الفصل

فهرس

الفصل الثاني: مؤهلات ووثائق وتقارير المدقق الداخلي

43	تمهيد
34	المبحث الأول: مؤهلات وحقوق وواجبات المدقق الداخلي
36-34	المطلب الأول: مؤهلات وقواعد سلوك مدقق الداخل
37-36	المطلب الثاني: حقوق وواجبات المدقق الداخلي ومسؤوليته
37	المبحث الثاني: برنامج ووثائق التدقيق الداخلي
39-37	المطلب الأول: برنامج التدقيق الداخلي
44-39	المطلب الثاني: أوراق العمل المدقق الداخلي
44	المبحث الثالث: تقرير المدقق الداخلي
45-44	المطلب الأول: إجراءات ما قبل التقرير النهائي
47-45	المطلب الثاني: معايير كتابة التقرير الداخلي
47	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: التدقيق الداخلي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	
49	تمهيد
49	المبحث الأول: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تطورها وتنظيمها
52-49	المطلب الأول: تعريف شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
55-52	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الوظيفي وهياكل الشبكة التجارية للشركة
59-55	المطلب الثالث: تعريف بوكالة برج بوعريج
59	المبحث الثاني: انشاء خلية وميثاق التدقيق الداخلي في الشركة
63-59	المطلب الأول: انشاء خلية التدقيق الداخلي
65-63	المطلب الثاني: ميثاق التدقيق الداخلي للشركة التأمين وإعادة التأمين الجزائرية
72-65	المبحث الثالث: دراسة التقرير تدقيق داخلي لوكالة التأمين برج بوعريج
72	خلاصة الفصل
73	خاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس

فهرس الاشكال

الصفحة	فهرس الاشكال	الرقم
10	خصائص التدقيق	01
11	أنواع التدقيق	02
15	معايير التدقيق المتعارف عليها	03
23	أدوات التدقيق الداخلي	04
26	أنواع التدقيق الداخلي	05
30	مقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية	06
53	الهيكل التنظيمي الوظيفي	07
54	اقسام المهيكلة للوحدة	08
56	الهيكل التنظيمي للوكالة	09

فهرس الجداول

الصفحة	فهرس الجداول	الرقم
08	تطور غرض من تدقيق عبر الزمن	01
13	أنواع التدقيق الداخلي من حيث المهام	02
20-18	مفهوم التدقيق الداخلي	03
41	نموذج جدول هيكل خطة التدقيق الداخلي	04

قائمة الاختصارات

الاختصار/الرمز	دلالة باللغة الأجنبية	دلالة باللغة العربية
AAA	The American Accounting Association	الجمعية المحاسبية الامريكية
COSO	Committee Of Sponsoring Organization	منظمة الهيئات الراعية
GAAS	Generally Accepted Auditing Standards	معايير التدقيق المتعارف عليها
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IIA	Institute of Internal Auditors	المعهد المدققين الداخليين
CAAR	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على مهنة التدقيق الداخلي وأثرها الإيجابي على المؤسسات الاقتصادية خاصة منها الشركات الكبيرة في تحسين أدائها. فقمنا في بحثنا هذا بتوجيه الدراسة من ماهو عام الى ماهو خاص بحيث في بداية الدراسة قمنا باءعطاء فكرة على التدقيق بصفة عامة ثم ركزنا على التدقيق الداخلي فتطرقنا الى مبادئه ومناهجه ومعاييره وأهميته في تقييم وتقوية الرقابة الداخلية كما تطرقنا الى المؤهلات المهنية والسلوكية التي يجب أن تتوفر في المدقق الداخلي ثم قمنا بوصف برنامج التدقيق ومحتوياته وأهمية خلية التدقيق الداخلي المكلفة بتسيير وتنظيم المهمة داخل المؤسسة وكذا التقرير وكيفية الإجراءات القبلية والبعدية له .

في آخر الدراسة قمنا بمقارنته بما سبق ذكره في الجانب النظري مع ما هو موجود على أرض الواقع وأخذنا كأمودج الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ، بعد معرفة نشاطها وتنظيمها وموقع التدقيق الداخلي فيها واستقلاليته ، رأينا كيفية نشأة هذه الوظيفة وميثاقها الداخلي للتدقيق. في آخر المطاف وضعنا تقرير حقيقي للتدقيق الداخلي وحاولنا تبسيطه ليكون منسجما مع أهداف الدراسة والاشكالية العامة والتي بينت لنا من خلاله أثر التدقيق على الأداء في المؤسسة.

مهما كانت كفاءة المدقق الداخلي وقوة حجته وتوصياته ، فتأثيره يكون فعالا حتما عندما تأخذ الإدارة العامة للشركة بعين الاعتبار هذه التوصيات وتعمل بها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق ، التدقيق الداخلي، المدقق الداخلي ، التقرير التدقيق

الداخلي، التأمين، شركة التأمين.

Résumé

Cette recherche vise à faire la lumière sur la profession d'audit interne et son impact positif sur les institutions économiques, notamment les grandes entreprises, pour l'amélioration de leurs performances. Dans cette recherche, nous avons orienté l'étude de ce qui est général vers ce qui est spécifique, de telle sorte qu'au début de l'étude nous avons donné une idée de l'audit d'une manière général puis nous nous sommes concentrés sur l'audit interne ou nous avons abordé ses principes, ses méthodes, ses normes et son importance dans l'évaluation et le renforcement du contrôle interne. Nous avons également abordé les qualifications professionnelles et comportementales et les compétences de l'auditeur interne. Ensuite nous avons vu le programme d'audit et son contenu, la cellule chargée de pilotage et d'organisation de la mission d'audit interne au sein de l'organisation, et enfin le rapport et ses modalités avant ou après rédaction.

A la fin de l'étude, nous l'avons comparée à ce qui a été évoqué précédemment en théorie avec ce qui existe sur le terrain et nous avons pris comme cas réel la Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance (CAAR), après avoir fait un aperçu de son activité, de son organisation, et l'emplacement de la cellule l'audit dans son organigramme et son indépendance, nous avons vu aussi comment la cellule a été créée et sa charte d'audit interne existante.

Au final, nous avons élaboré un véritable rapport d'audit interne que nous avons essayé de le simplifier pour qu'il soit cohérent avec les objectifs de l'étude et la problématique générale, à travers laquelle nous avons montré l'impact de l'audit sur la performance dans l'organisation.

Quelle que soit la qualité de l'auditeur interne et la force de son argumentation et de ses recommandations, son impact est forcément efficace que lorsque la direction générale de l'entreprise prend en compte ces recommandations pour application.

mots clés : audit ; Audit interne; auditeur interne; rapport d'audit interne; Assurance; Compagnie d'assurance.

Summary :

This research aims to shed light on the internal audit profession and its positive impact on economic institutions, especially large companies, for improving their performance. In this research, we oriented the study of what is general towards what is specific, so that at the beginning of the study we gave an idea of the audit in a general way then we went to focused on internal audit where we discussed its principles, methods, standards and importance in the assessment and strengthening of internal control. We also discussed the professional and behavioral qualifications and competencies of the internal auditor. Then we saw the audit program and its content, the unit responsible for steering and organizing the internal audit mission within the organization, and finally the report and its terms before or after drafting.

At the end of the study, we compared it to what was previously mentioned in theory with what exists in the field and we took as a real case the Algerian Insurance and Reinsurance Company (CAAR), after Having made an overview of its activity, its organization, and the location of the audit unit in its organization chart and its independence, we also saw how the unit was created and its existing internal audit charter.

In the end, we have drawn up a real internal audit report that we have tried to simplify so that it is consistent with the objectives of the study and the general issue, through which we have shown the impact of the performance audit in the organization. Whatever the quality of the internal auditor and the strength of his arguments and recommendations, his impact is necessarily effective only when the general management of the company takes these recommendations into account for application. **keywords:** audit; Internal Audit; Internal Auditor; internal audit report; Insurance; Insurance company.

المقدمة

مقدمة العامة :

عرف العالم في الآونة الأخيرة تطورا مذهلا في جميع المجالات المختلفة من سياسة، اجتماعية، واقتصادية خاصة. فتطور المؤسسات الاقتصادية من حيث الشكل والحجم وتنوع الممارسات والأنشطة المختلفة أدى الى تعاظم حدة المنافسة فيما بينها كما أصبح من الصعب لمالكي هذه الشركات التحكم في تسييرها والذي أدى الى انفصال مالكي رأس المال على مسيري هذه الشركات وأصبح وجوبا إيجاد أنظمة رقابية تخدم الطرفين وتطوير هذه الأنظمة عن طريق معايير متعارف عليها.

ظهرت أهمية التدقيق التي من خلالها الحفاظ على أصول وممتلكات هذه الشركات وكذا تحسين إجراءات العمل فيها لتقوية الرقابة الداخلية ومن ثمة ضمان مردود هذه الشركات وإعطاء مصداقية نتيجة استغلالها التي تعطي صورة حقيقة عليها للمساهمين ومستعملي القوائم المالية.

تطور التدقيق نتيجة زيادة الحاجة الى خدماته التي يقدمها، بحيث تحول من أداة رقابية بهدف البحث عن الأخطاء والغش الى وظيفة إدارية تسعى الى تحسين مستوى الأداء في المؤسسة وضمان مصداقية المعلومات من خلال التدقيق الداخلي التي تعتبر وظيفة داخل المؤسسة نفسها لخدمة الهيئة التنفيذية التي أصبحت مع تطور المؤسسات وكبر حجمها غير قادرة وحدها على تسيير مختلف الأنشطة والوظائف داخلها وفي نفس الوقت مراقبة حسن تنفيذ الإجراءات وحسن استغلال الموارد الموجودة وتقسيم الرقابة الداخلية فيه الا من خلال عدة أنظمة رقابية أهمها التدقيق الداخلي كما هو الحال في شركات التأمين الجزائرية.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تتمثل في:

➤ ماهو أثر التدقيق الداخلي على أداء شركات التأمين في الجزائر ؟

وأخذنا الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين كنموذج، ولمعالجة المشكلة يمكننا طرح التساؤلات التالية :

- هل المؤسسة لديها وعي كافي بأهمية التدقيق الداخلي؟
- هل يتوقف نجاح عملية التدقيق على اتباع المعايير المتعارف عليها؟
- هل المدقق الداخلي يتبع منهجية تمكنه من الالمام بالمعلومات اللازمة لابداء رأيه فيها؟

■ هل أسلوب التدقيق الداخلي المتبع يسمح للمدقق اكتشاف الأخطاء والنقائص ومعالجتها فعلياً؟

1. فرضيات البحث :

على ضوء الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية سوف نسعى من خلال هذا البحث من خلال التحقق من صحة او خطأ الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: المؤسسة الاقتصادية لديها وعي كافي بأهمية وضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي.

الفرضية الثانية: يتوقف نجاح عملية التدقيق على اتباع مراجع لمجموعة من معايير تدقيق متعارف عليها.

الفرضية الثالثة: اتباع المدقق الداخلي لمنهجية تمكنه من المام بكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية ابداء رايه الفني بشأنها.

الفرضية الرابعة : يسمح أسلوب التدقيق الداخلي في شركات التأمين الجزائري باكتشاف أخطاء التسيير والنقائص ومعالجتها.

2. أهداف الدراسة :

- التعرف على التدقيق الداخلي وانواعه؛
- مدى تطبيق المعايير التدقيق المتعارف عليها؛
- التعرف على تقرير التدقيق الداخلي وانواعه ومنهجيته اعدادته؛
- ابراز الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في شركات التأمين الجزائرية؛

3. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في ان التدقيق الداخلي يعتبر كأداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها اذا حسن استغلالها، بحيث انها تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل كشف نقائصه وادراج مجموعة من التصحيحات الممكنة، كما توضح مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم أسلوب التدقيق في الشركات التأمين الجزائرية .

4. منهج الدراسة :

اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لعرض المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي وشركات التأمين، أما في العمل الميداني قمنا بدراسة حالة للشركة التأمين وإعادة التأمين وكالة برج بوعريج وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمحل الدراسة .

5. أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي حول موضوع التدقيق؛
- محاولة لدراسة الأنظمة الرقابية في المؤسسات الاقتصادية ؛
- تلائم الموضوع مع التخصص الأكاديمي محاسبة والتدقيق؛
- أهمية شركات التأمين كمكون أساسي في القطاع الاقتصادي.

6. حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية والمكانية :

الدراسة اقتصر على مدى اثر التدقيق الداخلي في الشركات التأمين، اما حدود المكانية فبغرض الوصول الى نتائج منطقية وعقلانية تم اختيار شركات التأمين وإعادة التأمين وكالة برج بوعريج من اجل دراسة ميدانية .

7. دراسات السابقة :

➤ **مغربي صبرين:** مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة دكتور طاهرمولاي ،سعيدة، 2018/2017، بعنوان "أهمية تدقيق الداخلي وتأثير فعاليته في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة لمؤسسة الحليب ومشتقاته (ملبنة المنبع)".

- هدف الدراسة : تسعى هذه الدراسة الى التعرف على التدقيق الداخلي لما له من أهمية داخل المؤسسة ،بالتطرق لاهدافه ومختلف المعايير التي يقوم عليها ،وتوضيح مهام المدقق الداخلي ،كذلك التعرف على نظام رقابة الداخلية بالتطرق لمكوناته ومختلف الإجراءات النظام ،مع توضيح العلاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية وإبراز أهمية التدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية .

➤ **علواني سفيان** : مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم محاسبة ومالية، تخصص محاسبة والتدقيق، جامعة ام البواقي، ام البواقي 2017/2018. بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة ام البواقي".

• هدف الدراسة :

✓ دور التدقيق الداخلي وأهميته في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛

✓ مسار عمل المدقق الداخلي؛

✓ الخدمات والمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي التي تساهم في تحسين الأداء المالي؛

➤ **بوصوفة سامي، حزام احمد**: مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم محاسبة ومالية، تخصص محاسبة والتدقيق، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017/2018. بعنوان "تقييم أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات SAA (عناية)".

• هدف الدراسة :

✓ معرفة التطور التاريخي للتدقيق الداخلي؛

✓ التعرف على التدقيق الداخلي وأنواعه؛

✓ الاطلاع على واقع التأمين بشكل عام، شركات التأمين بشكل خاص؛

✓ ابراز الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في شركات التأمين وتحديد ايجابياته وسلبياته.

➤ **الا أن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة في :**

دراستنا تبحث في علاقة بين التدقيق الداخلي وأداء إدارة التدقيق الداخلي، فكلما زاد نطاق ممارسات التدقيق الداخلي كان نظام الرقابة الداخلية فعال، كما اننا اوضحنا دور المعايير الدولية لتدقيق التي تنص على وجوب أداء المدقق الداخلي لمهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية، بما يضمن الالتزام بالقوانين، الإجراءات واللوائح الداخلية، مما يحقق الشعور الرضى لدى المساهمين وباقي أصحاب المنظمة، وهذا هو الهدف الرئيسي لتدقيق.

8. أقسام الدراسة:

بهدف معالجة وتحليل إشكالية البحث المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة، فقمنا بتقسيم الموضوع الى ثلاثة الفصول:

○ الفصل الأول: المدخل عام للتدقيق الداخلي

حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث التي تحدثنا فيها عن الاطار النظري لتدقيق وماهية التدقيق الداخلي كما ذكرنا في المبحث الأخير علاقة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية.

○ الفصل الثاني: مؤهلات ووثائق وتقارير المدقق الداخلي

قسمنا هذا الفصل الى مباحثين حين ان المبحث الأول تناولنا فيه مؤهلات وحقوق وواجبات المدقق الداخلي ومسؤوليته اما المبحث الثاني تمثل في برنامج ووثائق التدقيق الداخلي.

○ الفصل الثالث: التدقيق الداخلي لوكالة برج بوعريج للشركة الجزائرية للتأمين

وإعادة التأمين.

لقد قدمنا في هذا الفصل دراسة الحالة حيث ارتأينا تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث ان المبحث الأول تناولنا فيه تطور وتنظيم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين اما المبحث الثاني تمثل في انشاء خلية وميثاق التدقيق الداخلي في الشركة، اما المبحث الثالث خصصناه لدراسة حالة تقرير التدقيق داخلي حول وكالة برج بوعريج.

الفصل الأول

مدخل عام للتدقيق الداخلي

تمهيد الفصل:

يعتبر التدقيق احدى اليات الهامة واللازمة في وقتنا الحالي وذلك بسبب التطور الكبير الذي حصل في مجال الاعمال التجارية. كانتشار الشركات المساهمة وما نتج عن ذلك من انفصال أصحاب رؤوس الأموال أو المصالح المالية وبين القائمين بالإدارة الفعلية علي تلك الشركات والمؤسسات. ولأعلام أكثر بموضوع ارتأينا تقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث.

المبحث الأول : الاطار النظري لتدقيق

ان التطور الكبير الذي حدث في الاعمال التجارية، أدى الي نظر الي وظيفة التدقيق علي انه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة الى خدمة عدة اطراف تستخدم القوائم المالية * المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لتدقيق

اولا: التطور التاريخي للتدقيق : لقد عرفت مهنة التدقيق تطورا هائلا عبر مرور الزمن، فأصبح من ضروري تعيين طرف مستقل يتولى مهمة التدقيق في المؤسسات لانه يعطي ضمان وثقة للمستعمل (المستفيد) من هذه المعلومات.

*القوائم المالية: هي التي تعبر عن القيمة المؤسسة المالية ومركزها المالي من حيث أصولها والالتزاماتها ويهتم بها الملاك، الموردون، المقرضون الخ تتمثل في خمس (05) قوائم :

قائمة المركز المالي: تحتل المركز الأول من القوائم المالية ،تقدم صورة مفصلة للقوائم المالية للشركة، مما يعطي فكرة واضحة عن قيمة الشركة الدفترية.

قائمة الدخل: تستخدم لاعداد تقرير الأداء المالي للشركة خلال فترة محاسبية معينة.

قائمة حقوق الملكية والتغيرات في حقوق المساهمين: تلخص التغيرات في حقوق الملكية لفترة محاسبية محددة، فهي تزيد باستثمارات الملاك والايرادات وتخفض بالمسحوبات الشخصية والمصروفات.

قائمة التدفقات النقدية: هي جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية، تمثل سجل المالي يلخص المتحصلات النقدية التي قبضتها الشركة والمدفوعات النقدية التي دفعتها خلال فترة زمنية محددة.

الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية: هي معلومات تفصيلية ،تلتحق بالقوائم المالية ،بغرض إعطاء فهم افضل للبنود الواردة بالقوائم المالية مثل السياسات المتعلقة بالاصول الثابتة.

الجدول التالي يمثل تطور غرض من التدقيق عبر الزمن: (جدول رقم 01)

الفترة	المهتمون بالمراجعة	قائم بعملية التدقيق	الهدف من التدقيق
قبل عام 1700م	الملوك والاباطرة	رجال الدين او الكتاب	معاينة اللصوص على الاختلاس وحماية التراث
1700م - 1850	الدولة، محاكم الدولية	محاسب	قمع الاحتيال ومعاينة المحتالين وحماية التراث
1900م - 1940	الدولة وحملة الأسهم	المحاسبين المهنيين او المحامون	تجنب الغش واعتماد مصداقية لمزانية العمومية
1900م - 1940	الدولة وحملة الأسهم	المدققون والمحاسبين المهنيين	تجنب الاحتيال والاطفاء * واعتماد مصداقية البيانات المالية التاريخية
1940م - 1970	الدولة، البنك وحملة الأسهم	المدققين والمحاسبين المهنيين	المصادقة على صدق وانتظام البيانات المالية التاريخية
1970م - 1990	الدولة، الإطارات، وحملة الأسهم	المدققين ومحاسبين المهنيين	المصادقة على جودة الرقابة الداخلية والامتثال للمعايير المراجعة
منذ 1990	الدولة، الإطارات، حملة الاسهم	مدققون الحسابات والاستشارات المهنية	المصادقة على الصورة الصادقة للحسابات وجودة الرقابة الداخلية مطابقة المعايير حماية من افلاس الدولي

المصدر: M.B ;PRATIQUE DE L'AUDIT;berti editions ;Alger ,2005

المطلب الثاني: مفهوم و أنواع التدقيق

أولاً: مفهوم التدقيق

لقد تم تعريف التدقيق من قبل عدة هيئات الرسمية وباحثين وأكاديميين في هذا المجال. برغم من تعدد التعريفات إلا أنها تصب في نفس الهدف، ونذكر منها :

التعريف الأول: جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA* التدقيق هو عملية منتظمة وموضوعية للحصول علي * ادلة اثبات وتقديمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع واحداث اقتصادية وذلك لتحقيق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وإيصال النتائج الى مستخدم المعلومات المهتمين بذلك التحقق¹.

التعريف الثاني: التدقيق هو التحقق الانتقادي المنتظم لادلة وقرائن لاثبات لما تحتويه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في اطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف ابداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء والمستخدمي هذه التقارير².

التعريف الثالث: قدمت لجنة مفاهيم المراجعة التابعة لجمعية المحاسبية الامريكية تعريف التدقيق بأنه: عملية منظمة، تتعلق * بتأكيدات عن تصرفات وأحداث اقتصادية للتحقق من درجة التطابق بين هذه التأكيدات ومعايير محددة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين³

¹ احمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 30.

² علي يوسف محمد جبروع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص7.

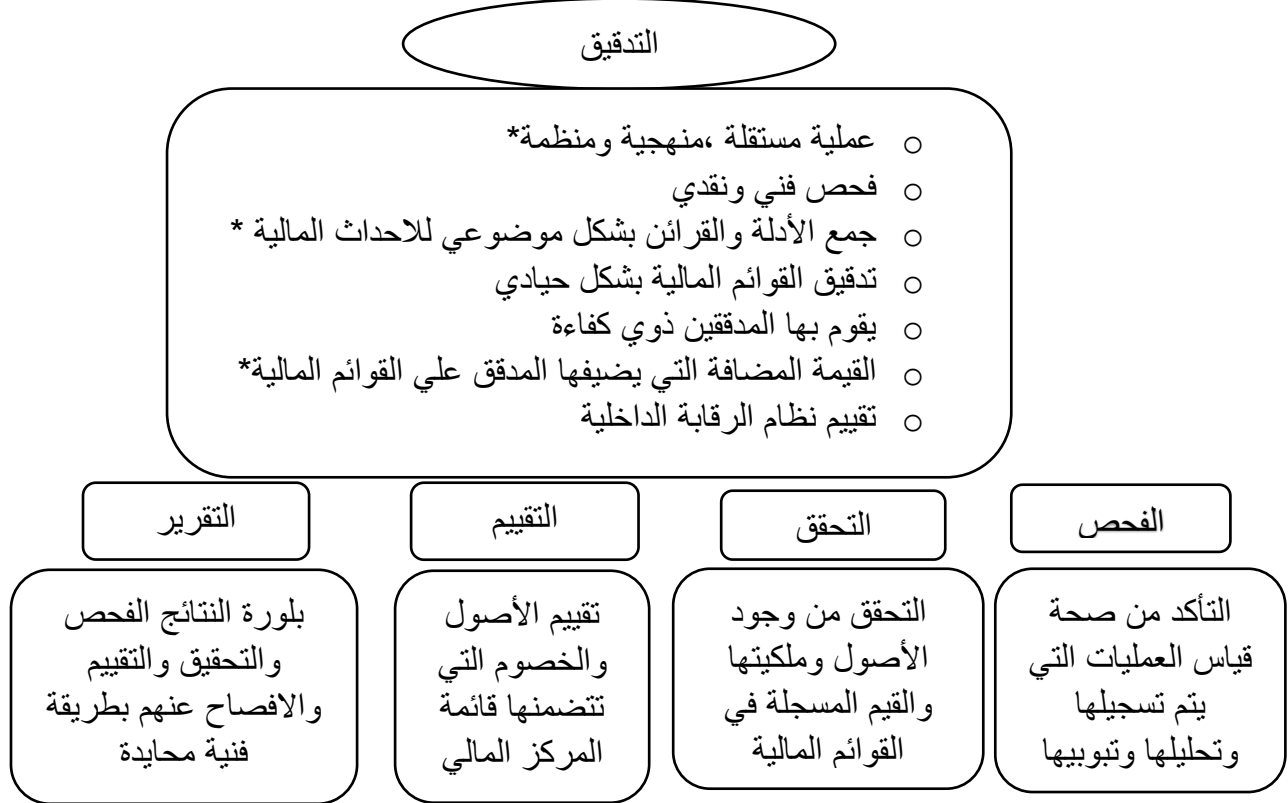
AAA: American accounting associator

تأسست عام 1916م تحت اسم الرابطة الامريكية للأساتذة الجامعيين في مجال المحاسبة وقد تم اعتمادها باسم جمعية المحاسبية الامريكية في عام 1936م. حيث تقوم بخلق بيئة خصبة للتعاون والابتكار في مجال المحاسبة.

* **ادلة الاثبات:** تعني كل ما يمكن ان يحصل عليه المدقق من ادلة وقرائن محاسبية تساعد في تدعيم رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية./ * **التأكيدات:** هي إجراءات تقوم بها الإدارة عن طريق التدقيق الداخلي لتأكد صحة الاحداث والمعاملات المالية سواء كانت اصولا او خصوما، والتحقق من انها ظهرت في القوائم المالية بأسعارها وقيمتها الحقيقية .

³ احمد حلمي جمعة، المرجع السابق، ص 30 .

ومن خلال التعاريف سابقة التدقيق هو: "فحص انتقادي مخطط يقوم به شخص محترف ومستقل للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام المحاسبي* يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد وموضوعي مدعماً بأدلة وقرائن اثبات في تقريره"¹. ومن خلال ماسبق نلخص التدقيق في الشكل التالي: (شكل رقم 01)



المصدر: علي يوسف محمد جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص7.

¹ هادي التميمي، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار الوائل للنشر، الأردن، 2006، ص 21

* النظام المحاسبي: هو خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد علي إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة، حيث يعتبر الاطار العام الذي يحتوي علي المبادئ الفروض، التي تحدد المستندات والدفاتر و السجلات وجميع الإجراءات والادوات والتعليمات، التي يجب اتباعها للاحكام عمليات القياس وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق ومحايد

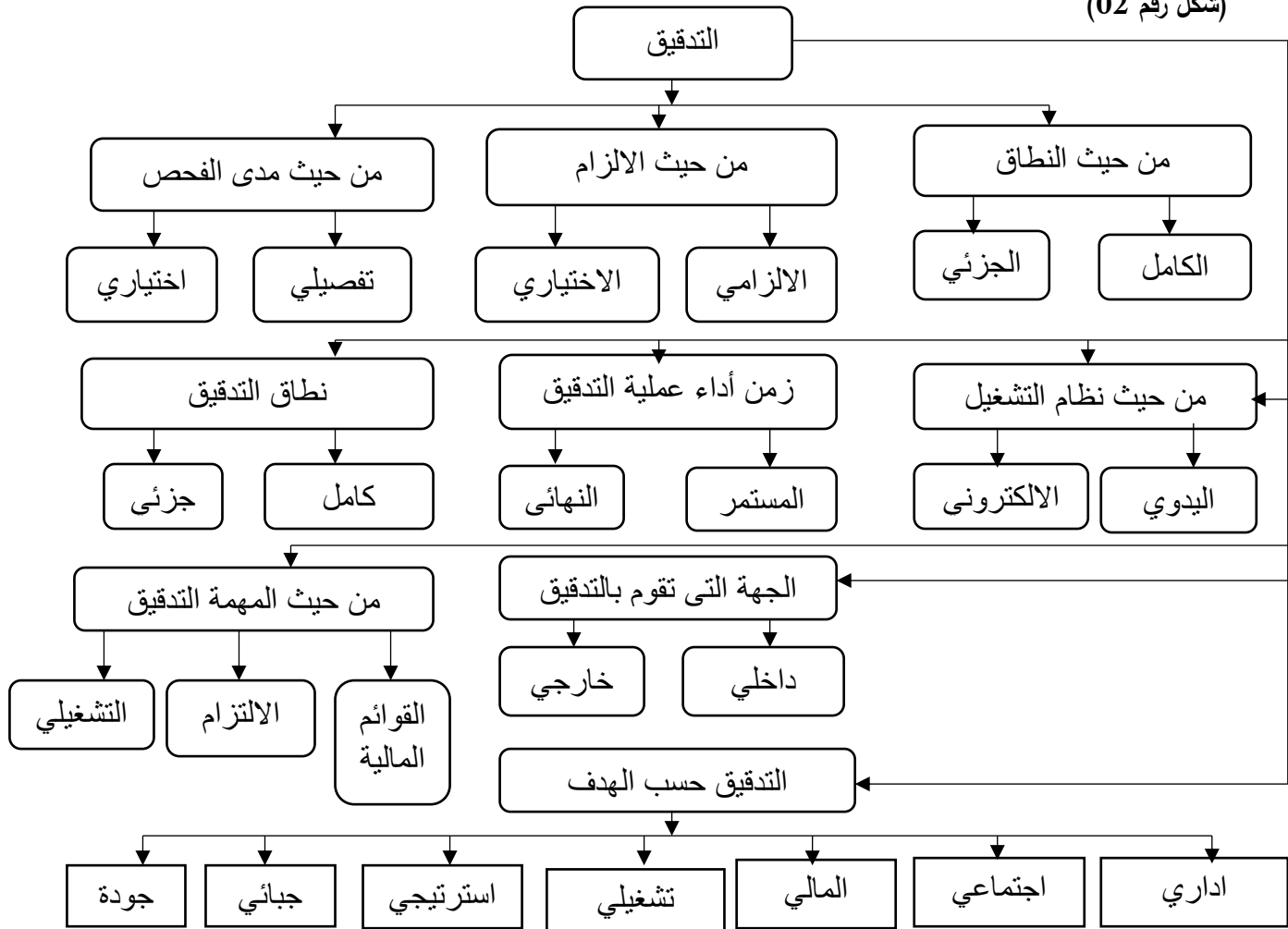
* مستقلة، ومنهجية ومنظمة: تعني الخطوات او الإجراءات التي يقوم بها المدقق بشكل موضوعي .

* للاحداث المالية: هي موضوع التدقيق، أي ماتقدمه إدارة المؤسسات او الأشخاص .

* القيمة المضافة التي يضيفها المدقق: أي إيصال النتائج بواسطة تقرير مكتوب، يبين مدى صحة الاحداث المالية او خطائها .

ثانياً: أنواع التدقيق :هناك عدة أنواع وذلك حسب معيار التقسيم نلخصها في الشكل الاتي:

(شكل رقم 02)



المصدر :من اعداد الطالبين،بالاعتماد على مروة موسى،دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي علي قيمة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة طور الثالث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية ،تخصص دراسات محاسبة وجباية متقدمة ،جامعة غرداية،غرداية،2018/2017، ص15،ص29.

أولاً : من حيث نطاق التدقيق:

- 1) **التدقيق الكامل** : يكون للمدقق اطار غير محدد للعمل الذي يؤديه ويكون مسؤول مسؤولية تامة عن جميع العمليات والعناصر سواء التي قام بفحصها او لا .
- 2) **التدقيق الجزئي** : بمعنى عملية التدقيق تكون موجهة نحو هدف معين¹.

¹أحمد امين عبد الله. التدقيق والرقابة الداخلية ،دار وائل للطباعة والنشر،الطبعة الأولى الاردن،2012، ص52.

ثانيا: التدقيق من حيث الزام:

- 1) التدقيق القانوني (الزامي): هو التدقيق الذي يتم وفقا للزام قانوني من قبل المشرع¹.
- 2) التدقيق الاختياري: يقصد به ان للمؤسسة حرية اختيار بمعنى انه لا يوجد الزام قانوني من قبل المشرع.

ثالثا: من حيث مدى الفحص :

- 1) تدقيق تفصيلي (شامل): والمقصود به فحص جميع العمليات والمستندات المثبتة في الدفاتر والسجلات قصد التوصل الى الرأي الفني محايد حول سلامة وصحة القوائم المالية.

- 2) تدقيق اختياري: يقوم هذا النوع من التدقيق على أساس اختيار عينة من مفردات المجتمع².

رابعا: من حيث نظام تشغيل البيانات:

- 1) التدقيق اليدوي: او التقليدي والذي يقوم به المدقق بفحص البيانات او المستندات يدويا من اجل إعطاء رأي حول مدى عدالة القوائم المالية.
- 2) التدقيق الالكتروني: هو جمع وتقييم وتحديد ما اذا كان استخدام الحاسوب و نظام المعالجة الالية من اجل التأكيد من سلامة المخرجات في هذا نظام³.

خامسا: من حيث زمن أداء عملية التدقيق:

- 1) التدقيق المستمر: يقوم المدقق بعمليات فحص تدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمر على طول السنة.
- 2) التدقيق النهائي: يقوم المدقق بممارسة مهامه بعد انتهاء السنة المالية (12 شهر) بمعنى ان مهمة المدقق تبدأ بعدما ينتهي المحاسب من عمله⁴.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد السريا، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة، مكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص188

² عماد سعيد الزمور وآخرون، مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ص14.

³ طارق عبد العظيم احمد عبده، الأصول العلمية والعملية للمراجعة. مكتبة جامعة بنها، مصر، 2012، ص23

⁴ نصر الدين عيساوي، التدقيق المالي. مؤسسة نوميديغراف للنشر والاشهار. حي بوالصوف، قسنطينة، 2018، ص17

سادسا: من حيث جهة التدقيق:

(1) **التدقيق الخارجي:** هو المصادقة على انتظام الحسابات يتم من طرف شخص مهني مستقل يسمى "مدقق الحسابات" وهو ثلاث أنواع: تدقيق تعاقدية، قانوني، تدقيق قضائي. (الفرق بينهم انظر الملحق رقم 01)

(2) **التدقيق الداخلي:** هو التدقيق يقوم به شخص من داخل المؤسسة، ويساعد مسيري أعمالهم بشكل افضل¹. (ولمعرفة الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي انظر الملحق رقم 01)

سابعا: من حيث مهام المتعلقة بالتدقيق

هناك ثلاث أنواع سنلخصها في الجدول الاتي: (جدول رقم 02)

نوع التدقيق	طبيعة التدقيق	المعايير الموضوعية	طبيعة التقارير المالية
القوائم المالية	بيانات القوائم المالية	مبادئ المحاسبة المقبولا عاما	رأي عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية
الالتزام	البيانات التي تتعلق بالقواعد والقوانين والسياسات	السياسات الإدارية ،القوانين ،القواعد التنظيمية، واية متطلبات أخرى	ملخص لعملية التدقيق وتحديد درجة ومدى الالتزام
التشغيلي	بيانات التشغيل والاداء	الأهداف الموضوعية من قبل الإدارة او الجهة المسؤولة	تدقيق الكفاية والفعالية وإعطاء التوصيات

المصدر: إبراهيم طه عبد الوهاب ،المراجعة النظرية والممارسة المهنية ،كلية التجارة المنصورة، مصر، طبعة الأولى، 2004، ص17.

ثامنا: التدقيق من حسب الهدف:

(1) **التدقيق الإداري:** يهدف الى دراسة أنشطة المؤسسة والتحقق من الاستخدام الافضل لمواردها².

(2) **التدقيق الاجتماعي:** هو الذي يهتم بالجانب الاجتماعي بالموازاة مع اهداف الرئيسية.

¹ خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الخامسة ،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص31.

² احمد حلمي جمعة ،الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى، 2009، ص122

(3) **التدقيق المالي:** في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بجمع أدلة والاثباتات من أجل الحكم على مدى صحة التسجيلات المحاسبية وإبداء رأي فني حول عدالة ومصداقية القوائم المالية.

(4) **التدقيق الاستراتيجي:** يعني هذا النوع من التدقيق بتدقيق في الاستراتيجية المتبعة من طرف إدارة المؤسسة، ومدى ملائمتها للمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة¹.

(5) **تدقيق الجودة:** هو نشاط يقيس نتائج المؤسسة وهذا بالاعتماد على معايير الجودة من أجل إعطاء رأي حول فعالية تلك الأنشطة والنتائج.

(6) **التدقيق الجبائي:** يعتبر التدقيق الجبائي نشاط تقييمي وانتقادي للحالة الجبائية للمؤسسة. من خلال ماسبق من مفهوم وأنواع التدقيق نجد أن لتدقيق أهمية كبيرة ويسعى إلى تحقيق أهداف عديدة و متنوعة وهناك أطراف متعددة التي تستفيد من تدقيق (انظر الملحق رقم 01) **المطلب الثالث : معايير التدقيق الدولية**

تعتبر المعايير * الدولية لتدقيق إحدى المرتكزات الأساسية لعمل المدقق سواء كان داخليا أو خارجيا، وتساهم تلك المعايير في مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة والتدقيق². حيث تهدف معايير التدقيق * الدولية إلى وضع وتحديد الكيفية التي تتم بها ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي، فهي تعتبر الإطار المرجعي الذي يستند إليه المدقق الحسابات في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وكذا في الحكم على صحة القوائم المالية محل التدقيق، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أعرق الدول التي اهتمت بتأسيس معايير التدقيق، وتعد تجربتها في وضع معايير التدقيق متعارف عليها (GAAS) تجربة مميزة ونقطة انطلاق ناجحة نحو وضع معايير يستند إليها مدقق الحسابات، حيث كانت تنقسم معايير مهنة التدقيق إلى عشرة (10) معايير وكان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين السباق في وضع هذه المعايير بصورة شاملة ومتكاملة. حيث تم في اجتماع المعهد في سبتمبر عام 1948 إقرار تسعة (09) معايير وفي نوفمبر عام 1949 تم إقرار المعيار العاشر، وفي هذا الصدد صدر كتيب بعنوان "معايير

¹ صديقي مسعود واحمد نقار، المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار للنشر، الجزائر، 2010، ص 49

² خالد أمين عبد الله، مرجع ذكر سابقا، ص 55

* **المعيار:** هو المقياس المرجعي الذي يستخدم للتقييم، أي نموذج يلزم تحقيقه واخذه بعين الاعتبار عند أداء فعل محدد.

التدقيق المتعارف عليها" عام 1954، لقد اصدره مجمع الأمريكيين (AICPA)* بواسطة مجلس معايير التدقيق (ASB)* قائمة بمعايير التدقيق حيث تم تبويبها في ثلاثة مجموعات رئيسية¹:

✓ المجموعة الأولى: المعايير الشخصية العامة (Personal Standards)

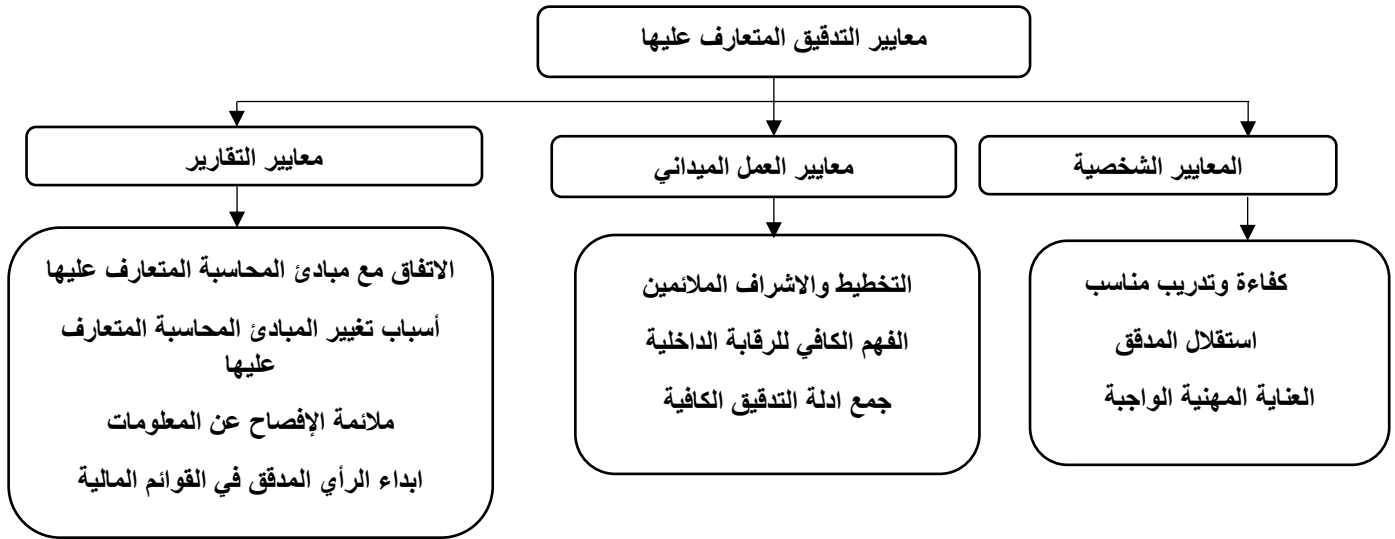
✓ المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني (الأداء المهني) (Standards of Field Work)

✓ المجموعة الثالثة: معايير التقرير (اعداد تقرير) (Standards of Reporting)

ان أهمية المعايير تزداد بزيادة أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية صادقة ودقيقة من جهة وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى ،حيث تهدف المعايير الدولية الى توفر التوافق وأحداث تنسيق والانسجام بين ممارسة المهنة عبر الدول.

(معايير التدقيق الدولي انظر الملحق رقم 02)

الشكل التالي يلخص معايير التدقيق المتعارف عليها: (شكل رقم 03)



المصدر : مروة مويسي،دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي علي قيمة المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة طور الثالث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية ،تخصص دراسات محاسبة وجباية متقدمة ،جامعة غرداية ،غرداية،2017/2018.ص10

¹ مروة مويسي،دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي علي قيمة المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة طور الثالث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية ،تخصص دراسات محاسبة وجباية متقدمة ،جامعة غرداية ،غرداية،2017/2018.ص10

*معايير التدقيق:هي قوانين وأنظمة وإجراءات موضوعة من قبل الدولة او الجمعيات المهنية او هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق.

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف المؤسسات. وهو من أهم أساليب الرقابة الداخلية، ولكي نتعرف على التدقيق الداخلي فيجب التطرق للتطور التاريخي للتدقيق مع توضيح مفاهيمه وأهميته ومبادئه وخائصه، بصفة عامة سنتناول في هذا المبحث ماهية التدقيق الداخلي.

المطلب الأول : تطور التاريخي و مفهوم واهداف التدقيق الداخلي واهميته .

أولاً: التطور التاريخي لتدقيق الداخلي: أدت الحاجة الى وجود عمليات رقابة فعالة الى انشاء مفهوم التدقيق الداخلي، اذ يعتبر التدقيق الداخلي حديث العهد مقارنة بالتدقيق الخارجي، ولم يتم الاعتراف بالتدقيق الداخلي الا بعد 1930م، أي بعد الازمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الامريكية¹.

ومع زيادة افلاس المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية خاصة في بداية الاربعينيات أدى هذا الى التفكير في وجود جهة رقابية مستقلة داخل المؤسسة تقوم بمهام التدقيق من اجل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي سنة 1941م تم انشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية IIA * يهتم بتطوير مهنة التدقيق الداخلي. ومن الأسباب التي ساعدت على تطوير مهنة التدقيق الداخلي:

- ✓ كبر حجم الشركات وتعدد عملياتها؛
- ✓ ضرورة تزويد الإدارة بالتقارير الدورية؛
- ✓ ظهور الشركات العابرة للقارات (شركات متعددة الجنسيات)؛
- ✓ التطورات التكنولوجية المتقدمة؛
- ✓ اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الاختباري (على أساس العينات)؛
- ✓ ظهور البنوك وشركات التأمين الدولية؛

¹ عوماري عائشة. دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمات البنكية من وجهة نظر موظفي البنك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص تسير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، ادرار، 2010/2018، ص48.

بالإضافة الى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى ساهمت في تطوير التدقيق الداخلي وهي:

- ✓ ظهور شركات المساهمة؛

- ✓ تفويض المسؤولية بالمؤسسة أدى الى ضرورة وجود وسيلة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات حسب الإجراءات والقوانين المعمول بها؛

- ✓ ان كبر المؤسسات أدى الى تفويض جزء من السلطة وظهور ما يسمى بالامركزية، وهذا ما زاد من أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة من خلال توفير تقديم تقارير التدقيق للإدارة المركزية ؛

تطور مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر:

لقد مرت مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر بعدت مراحل يمكن ذكرها فيما يلي:

➤ قبل الاستقلال: كانت مهنة التدقيق خاضعة للقانون المستعمر الفرنسي¹.

➤ بعد الاستقلال: كما هو الحال بالنسبة لجميع الهيئات والمؤسسات التي خلفها الاستعمار عانت فراغا كبيرا والعديد من المشاكل على مستوى التنظيم والتسيير وعلى مستوى التأطير والكفاءات وظلت مهنة المحاسبة والتدقيق خاضعة للنصوص المستمدة من اتفاقيات إيفيان و القانون الأساسي (Les accords d'Evian et loi fondamentale).

➤ التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1969-1980: بدأ تاريخ التدقيق في الجزائر في سنة 1969م وتحديدًا بواسطة الامر رقم 69-107 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 حيث تم تكريس مراقبة المؤسسات الوطنية والرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها.

التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1980-1988 بعد الصدمة البترول: التي أصابت أسعار البترول تبين عدم نجاعة الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر وانكشفت عيوب وأساليب تسيير الاقتصاد الوطني، وبدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا ومضمونا وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية، مؤسسة تخضع للقانون التجاري، وقد أدى ذلك على ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة من خلال التخلي عن مفهوم تعدد الرقابة والعودة ثانية لصالح الفعالية والنوعية، مما يعني إعادة الاعتبار لمهنة

¹ علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر

أكاديمي، قسم علوم المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة والتدقيق، جامعة ام -البواقي، 2017/2018، ص09، ص10.

التدقيق، وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم 05/80 المؤرخ في 10/03/1980 المقرر انشاء مجلس المحاسبة .

➤ التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1998-2010: ان تطور تدقيق الحسابات في الجزائر كان بطيئاً نتيجة غياب الحاجة اليه في ظل احتكار الدولة للحياة الاقتصادية الى غاية 1988.

➤ التدقيق في الجزائر في الفترة 2010-2017: خلال هذه الفترة صدرت عدة نصوص تشريعية قانونية تضمنت ضبط مهنة محافظة الحسابات* متعلقة بشروط وكيفيات ممارسة المهنة ومنها القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 الذي يلغي القانون 91-08 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، بالإضافة الى صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة والمتعلق بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتهم من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين الى وزارة المالية، بالإضافة الى صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تصب معظمها في اطار تنظيم مهنة التدقيق، وكذلك صدور مجموعة من القرارات التي جاءت بما يعرف بالمعايير الجزائرية للتدقيق.

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

هناك عدت مفاهيم للتدقيق الداخلي أصدرتها المنظمات المهنية، ولتدقيق اكثر في تعريف التدقيق الداخلي :نعتمد على الجدول التالي:(جدول رقم 03)

التدقيق الداخلي	
هدف الأساسي	○ خدمة الإدارة من اجل تحقيق الأهداف ○ التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة ○ تحليل الانحرافات وتقديم الاقتراحات لتجنب الوقوع في الانحرافات مستقبلا وسد الثغرات التي تؤدي الى ضياع الأموال المؤسسة .
نطاق العمل	نطاق العمل التدقيق الداخلي يتضمن مراجعة تفصيلية شاملة نظرا لما يتاح للمدقق الداخلي من وقت وإمكانيات تمكنه من تحقيق ذلك يعني مسؤولية عامة على عكس المدقق الخارجي.

الجهة التي يعمل لحسابها والمستفيد من عمله	الإدارة العليا و*لجان التدقيق
الجزء من التنظيم الذي يتم تقييمه	يقوم بفحص وتقييم كفاءة وفعالية* نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومعرفة نوعية الأداء في تنفيذ المهام المحددة، وبالتالي فيمكن القول ان الرقابة الداخلية جزاء مكمل للروتين الإداري وعليه فلا بد من ان تعمل بشكل مستقل بغض النظر عما اذا نفذ التدقيق الداخلي ام لا، فوجود إدارة التدقيق الداخلي تزيد من مكانة وقوة أنظمة الرقابة الداخلية.
الأساليب المطبقة	يقوم بأخذ عينات اختبارية
الاستقلالية	مستقل جزئياً فهو تابع لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق، الا انه كإدارة (قسم او وظيفة فهو مستقل كلياً)
توقيت الفحص	يكون بصفة دورية ومستمرة
طريقة اعداد برنامج العمل	يقوم باعداد خطة عمل يوضع فيها برنامج عمله بالاعتماد على خرائط التدقيق * (انظر الملحق رقم 03)
مؤهلاته	○ قدر وافي من التأهيل العلمي والعملية ويكون مدرب على القيام بعمله على أكمل وجه بما يتناسب مع أهمية الخدمة التي يؤديها ○ تعتمد المهنة للقيام بها على المجهود الذهني بصفة خاصة ○ وجود مجموعة من القواعد والتقاليد تحكم السلوك المهني للأعضاء المهنة . ○ ان تكون هناك مجموعة من معايير الأداء المتعارف عليها تحكم أداء العمل المهني.

خرائط التدقيق: مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

لجان التدقيق: هي تلك اللجنة المنبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من أعضاء غير تنفيذيين عددهم ثلاثة، خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين، تعمل حلقة وصل بين الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي، ومسؤوليتها تتمثل في فحص التقارير المالية المرحلية والسنوية، بالإضافة الى التأكد من مدى فاعلية إجراءات كلا من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

***القيمة:** هي عبارة عن مبلغ يدفع مقابل اصل، او الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام ذلك الأصل، وهي تختلف عن السعر الذي يمثل المبلغ المدفوع للحصول على اصل ما، أي ان القيمة موجودة في جوهر ولب الشيء وبعدها عملية التبادل يتم تحويلها للسعر.

تطوره الزمني	1950 فحص السجلات المحاسبية 1960 فحص الالتزام؛ 1970 اختبار الإجراءات 1980 تقييم الرقابة ؛ 1990 تقييم إدارة المخاطر 2000 دعم إدارة المخاطر؛ 2005 الى يومنا هذا إضافة القيمة *.
--------------	---

المصدر: موسى مروة، دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي على قيمة المؤسسة الاقتصادية، مرجع ذكر سابقا ، ص 35، ص 36.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن **تعريف التدقيق الداخلي :**

"بأنه وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم به أشخاص تابعون للمؤسسة، حيث تتمثل نشاطاته في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مدير المؤسسة قصد مراقبة وتسيير مؤسسته وفحص ما اذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية وان العمليات شرعية والمعلومات صادقة وبأن التنظيمات فعالة والهيكل واضحة ومناسبة وكذا مساعدة إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة¹.

ثالثا: اهداف التدقيق الداخلي : ان الهدف من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع افراد المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم بفعالية وهذا من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات والتوصيات والتحليلات بالإضافة الى كونها تهدف الى :

• التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها :

ويقصد بدقة البيانات ان تكون موضوعية وتعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة وان تكون هذه البيانات متوفرة بشكل كامل وملئم في الوقت المناسب لخدمة الإدارة العليا والأطراف المستفيدة².

¹ علوني سفيان ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع ذكر سابقا، ص 12.

² حسام محمد البطاح، الاتجاهات الحديثة لوظائف التدقيق الداخلي ومساهماتها في تحقيق الجودة الشاملة، دراسة ميدانية على عينة من شركات المملكة العربية السعودية ، أطروحة الدكتوراة ، جامعة حلب، سوريا، 2008، ص 77.

• حماية الممتلكات المؤسسة :

من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة والاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام، حيث يتأكد المدقق الداخلي من وجود التأمين اللازم وتقادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية.

• متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييمها:

وذلك للتأكد من اتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط والسياسات وتنفيذهم لها كما رسمت، ولا يتوقف على هذا الحد بل يعمل على اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها.

• تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال: وذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات

وتحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحياة، والتسجيل والتنفيذ.

• رفع كفاية العاملين عن طريق التدريب: ان إدارة التدقيق الداخلي بحكم المامها التام

بجميع أوجه النشاط في المؤسسة ومختلف عملياتها، فهي الاقدر بين مختلف الأقسام والإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية الاقتراح ووضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية.

رابعاً: أهمية التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المنشأة، ولديها الحق في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة وتتمثل هذه الأطراف في :

➤ إدارة المنشأة:

يعتبر التدقيق الداخلي مهما لإدارة المشروع حيث ان اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق الداخلي حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية الى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة¹.

➤ المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:

يعتبر التدقيق الداخلي ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين او تمويل المشروع، ان تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض او عدمه على

¹ مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص22.

القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها الى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.

➤ الجهات الحكومية:

تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، وفرض الضرائب، منح القروض والقيام ببعض النشاطات بالإضافة الى الاتحادات النقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر.

المطلب الثاني: معايير ومنهجية التدقيق الداخلي

أولا: معايير التدقيق الداخلي

تطور مفهوم التدقيق الداخلي بحيث كان آخر مفهوم هو الذي صدر عن معهد المدققين الداخليين في نهاية 2001 ونتيجة لتطور مفهوم التدقيق الداخلي فاعن معايير التدقيق الداخلي أيضا تغيرت الى ثلاث معايير هي¹ : (معايير التدقيق الدولية للممارسة مهنة التدقيق الداخلي انظر الملحق 04)

(1) **معايير وصفية:** وتهتم بشخصية المدقق وصفات الإدارة التي تنفذ عملية التدقيق الداخلي ومن أهم هذه المعايير: مسؤوليات المدقق الداخلي، وكفاية والعناية المهنية، ورقابة* الجودة، تطوير البرامج.

(2) **معايير الأداء :** وتصف نشاط التدقيق الداخلي وكيفية أداء عملية التدقيق بحيث يمكن قياس هذا الأداء ومن أمثله هذه المعايير: إدارة نشاط التدقيق الداخلي وطبيعة العمل

¹ جورج دنبال غالي، تطوير المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة تحديات الالفية الثالثة، الدار الجامعية، عين شمس، مصر 2001، ص 257.

* **الجودة:** هي بلوغ شيء ما درجة عالية من النوعية الجيدة والقيمة الجيدة، وتعتبر الجودة معيارا موثوقا به، ليميز انجاز ما عن غيره من الإنجازات المجودة في البيئة نفسها وفي المجال نفسه .

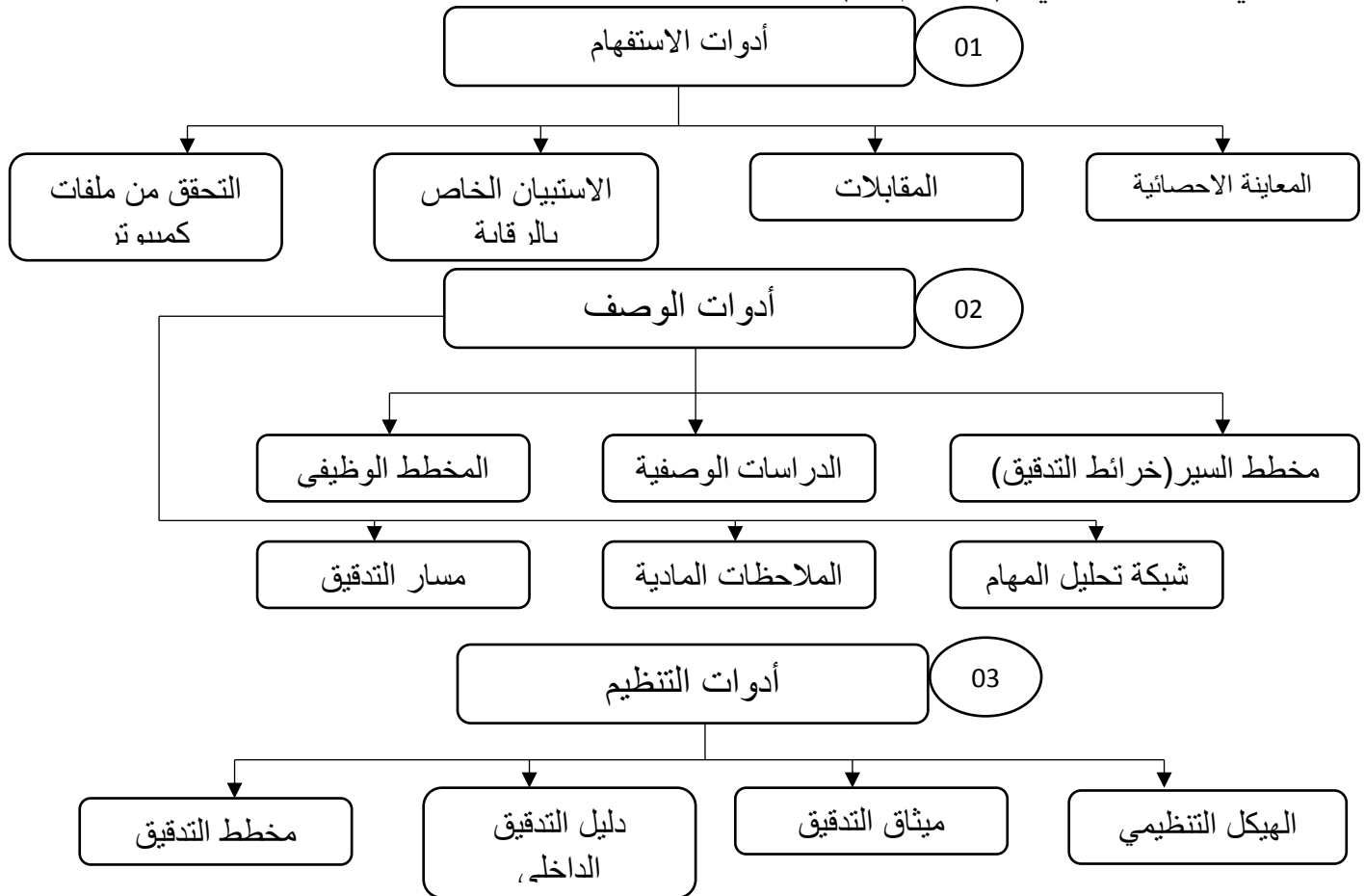
* **النشاط التوكيدي (الاستشاري):** ان الأساس الذي يستند عليه مهنة التدقيق الداخلي هو تعريف التدقيق الداخلي .حيث يعرف نشاط توكيدي استشاري مستقل، موضوعي، ومصمم لاضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بايجاد منهج منظم، وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والحوكمة.

وتخطيط العملية التدقيقية، وتنفيذ المهمة، توصيل النتائج مراقبة الإنجاز، وقبول الإدارة للمخاطر.

(3) **معايير تطبيقية:** أما المعايير التطبيقية فاعنها تميز بين النوعين السابقين حسب طبيعة نشاط عملية التدقيق من حيث *النشاط التوكيدي او النشاط الاستشاري، كما يلحق بهذه المعايير إرشادات أو دليل تفسير المعايير وشرح الية تطبيق المعايير لنشاط معين أو منطقة جغرافية معينة.

ثانيا :منهجية التدقيق الداخلي

ان منهجية التدقيق الداخلي تتمثل في مجموعة من المراحل والوسائل التي يتبعها المدقق الداخلي في سبيل تدقيقه وفحصه وتقييمه للأعمال المختلفة داخل المؤسسة، وقبل الشروع في منهجية التدقيق الداخلي يجب أن تتوفر لدى المدقق الداخلي أدوات التدقيق، والتي سنلخصها في المخطط التالي: (شكل رقم 04)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قسيمة اكرام، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، بسكرة، 2016، ص18

منهجية التدقيق الداخلي: من الضروري على أي مدقق داخلي اتباع مجموعة من المراحل حرصاً على دقة النتائج المتوصل إليها فتتمثل هذه المراحل في ¹: التخطيط، العمل الميداني، إيصال النتائج ومرحلة المتابعة

❖ **التخطيط:** فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي. من خلال :

التحضير للتدقيق، تحديد أهداف التدقيق، نطاق العمل، اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق، اختيار فريق التدقيق والموارد الأخرى، المسح الأولي.

❖ **العمل الميداني:** بعد انتهاء المدقق من المرحلة الأولى ينتقل إلى مرحلة المعاينة، يتم

تنفيذها مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير التدقيق. تشمل كل من :

العينات، نسبة الانحراف المقبول نسبة الانحراف المتوقع، مستوى الثقة، حجم المجتمع ².

❖ **إيصال النتائج:** تقيد استنتاجات في ورقة خاصة في ملف العمل يتم إدراجها في تقرير

الذي سيتم إعداده لنتائج التدقيق، ويجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة

مباشرة وذلك عن طريق : المتابعة، مراقبة نتائج مهمة التدقيق وإجراءاتها.

المطلب الثالث: أركان وأنواع التدقيق الداخلي .

أولاً: أركان التدقيق الداخلي

لاكمال عملية التدقيق الداخلي وتحقيق الأهداف المرجوة منها وتنفيذها بالنهج الصحيح يجب توفر مجموعة من عناصر أركان تتمثل فيما يلي ³:

الفحص والتدقيق: يعتبر الفحص عنصراً وركناً أساسياً من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور

حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:

✓ الدقة في تسجيل هذه العملية دفترياً؛

✓ التوجه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرق العملية (مدين/دائن)؛

¹ خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي في المعايير الدولية الصادرة عن IIA، عمان، 2014، ص43.

² إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع ذكر سابقاً، ص278.

³ مغربي صبرين، أهمية التدقيق الداخلي وتأثير فعاليته في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكر تخرج لنيل شهادة ماستر شعبة محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، ولاية سعيدة، 2017/2018، ص19.

- ✓ مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الأساسية او الرئيسية للتدقيق.
- الالتزام: يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المنشأة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال.
- التحليل: يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف.
- التقييم: ويتمثل هذا في تحديد العناصر السابقة على أن المدقق الداخلي يركز في هذا العنصر حول تقييم مايلي:¹
 - ✓ مدى *كفاءة السياسات الادارية المختلفة والإجراءات في تحقيق الأهداف
 - ✓ مدى *فعالية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف.
- التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عما يلي:
 - ✓ المشاكل التي يواجهها وأسبابها؛
 - ✓ نقاط الضعف في السياسات والإجراءات؛
 - ✓ التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف ومحاولة حل أي مشكل؛
 - ✓ بلورة النتائج النهائية التي توصل اليها نتيجة عملية التدقيق الداخلي الذي قام به، ويرفع هذا التقرير الى الإدارة العليا لتنفيذ ما جاء في التقرير من توصيات وأداء وملاحظات وتحفظات.

¹ مغربي صابرين ،مرجع ذكر سابقا ،ص20

***كفاءة**: وتعني فعل الأشياء على الوجه الصحيح ،هي الاستغلال العقلاني والامثل والاقتصادي لموارد المؤسسة،وهي مدى تحقيق المؤسسة لاهدافها بأقل التكاليف واقل وقت ممكن ،حسن استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف معينة

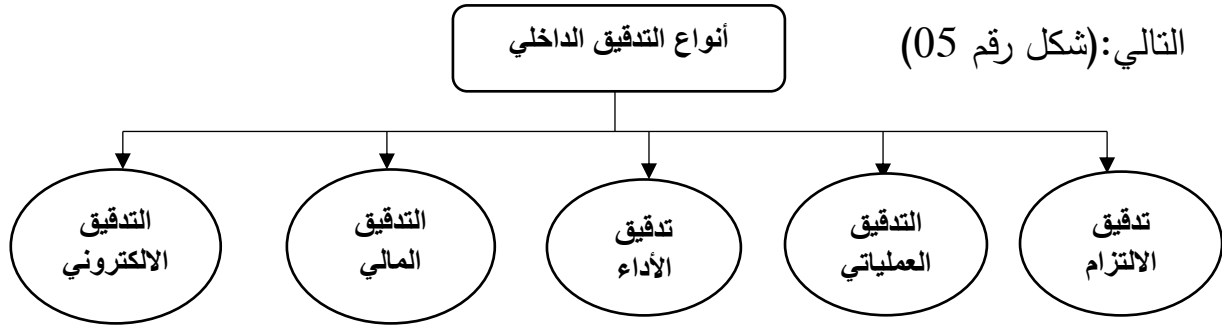
***الفعالية**: فعل الأشياء صحيحة ،أي مدى ملائمة الأهداف المختارة ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعني الجودة

فعالية تحقيق الأهداف المخططة و الكفاءة تحقيقها بأقل التكاليف والوقت.

ثانياً: أنواع التدقيق الداخلي

تختلف أنواع التدقيق الداخلي باختلاف الغرض منه ،ويمكن توضيح هذه الأنواع في المخطط

التالي: (شكل رقم 05)



المصدر: من اعداد الطالبين .

1- **تدقيق المطابقة (الالتزام):** يهتم هذا التدقيق بمقارنة القاعدة مع الواقع من خلال التحقق من التطبيق الصحيح للقواعد والإجراءات ووصف العمل والخرائط التنظيمية وما الى ذلك يهدف الى الامتثال لاحكام التنظيمية والقانونية والتحقق من إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمؤسسة¹.

2- **التدقيق المالي:** هو الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً².

ويشمل هذا النوع من تدقيق نوعين من التدقيق:

التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف، التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف

3- **تدقيق نظم المعلومات: (التدقيق الإلكتروني):** هو عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق .

4- **تدقيق الأداء (تدقيق الكفاءة والفعالية):** في هذا نوع من التدقيق على المدقق الداخلي ان يصدر رأياً ليس فقط على التطبيق السليم للقواعد ولكن أيضاً على اصدار رأي حول جودة هذا التطبيق³.

¹ عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، ص237.

² خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص135

³ مروة مويسي ،مرجع ذكر سابقا ،ص32

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول : ماهية نظام الرقابة الداخلية

ان السبب الرئيسي لظهور نظام الرقابة الداخلية (انظر الملحق رقم 05) هو كبر حجم المؤسسات وتعدد نواحيها الإدارية، المالية والتنظيمية، شيء الذي أدى الى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية.

أولا :تعريف نظام الرقابة الداخلية

هناك عدت تعريفات لنظام الرقابة الداخلية نذكر منه:

التعريف الأول:صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

الرقابة *الداخلية على انها الخطة التنظيمية للمؤسسة، وما يتصل بها من وسائل ومقاييس تستخدم بهدف حماية أصول المؤسسة،والاطمئنان على دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، ولتحقيق الكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج المستخدمة ،ولضمان تنفيذ السياسات التي وضعتها الإدارة¹.

❖ **التعريف الثاني: لجنة COSO *** عرفت بأنها كل الوسائل والمجريات التي تستخدمها المؤسسة لحماية أصولها وموجودتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والاحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة وتحقيق الفعالية. وتتمثل هذه الوسائل في: الهيكل التنظيمي،السياسات،الأنظمة،الإجراءات،التعليمات،المعايير،اللجان،دليل الحسابات،النتبؤات،الموازنات التقديرية،الجدوال،التقارير،القيود والتدقيق الداخلي.

ثانيا : أسباب الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية*:

ان ظهور إدارة علمية حديثة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة في المؤسسات الاقتصادية أدى الى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابي من بين هذه الأسباب نجد ماييلي:

✓ كبر حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى الى صعوبة الاطلاع على المؤسسة بالطرق الرقابية الحديثة؛

¹ محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،المراجعة التدقيق الحسابات (الاطار النظري والممارسة التطبيقية)،ديوان المطبوعات الجزائرية،الطبعة الثانية،2005،ص84.

✓ تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي الى تدقيق اختبارية على أساس العينات ، الامر الذي أدى الى وجود نظام الرقابي فعال، يحدد المدقق على ضوءه العينة التي يتولى فحصها؛

✓ حاجة المؤسسة الى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عن طريق نظام الرقابي يتضمن انجاز خطط موضوعة مسبقا وفق المتاحات لديها¹؛

✓ حاجة الأطراف الخارجية للمعلومات الدقيقة عن المؤسسة خاصة الدولة، وهذا لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن الضرائب، واهداف التخطيط على المستوى الوطني؛

✓ الازدياد الهائل في كمية البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل أوجب توافر ضوابط جودة هذه البيانات؛

✓ تتشكل الرقابة الداخلية من عدة عناصر وتراكيب ، التي تقوي فعاليتها ومهامها وتزيد من كفاءتها؛

✓ منع فقدان الأصول؛

✓ توضيح أداء المؤسسة واكتمال المستندات والدفاتر.....الخ.

ثالثا: اهداف نظام الرقابة الداخلية

➤ صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة:

يجب تنفيذ العمليات بشكل نظامي واخلاقي واقتصادي فعال ومؤثر وأن تكون متناسقة مع المهام التي تقوم بها المؤسسة ، الالتزام بالسياسات ، الخطط، الإجراءات ، القوانين والأنظمة².

➤ حماية الأصول والموجودات والممتلكات :

ويقصد بها تفادي خسارة الأصول بسبب الفقد وسوء الاستغلال وسوء الإدارة والاختفاء والتلاعب والمخالفات.

➤ الحوكمة بتحسين ورفع الأداء:

باءستقاء التزامات المحاسبة المسؤولة ويتحقق ذلك بالتنوير وغير المالية على أن تكون موثوقة وذات صلة، كذلك بالافصاح العادل عن تلك المعلومات في تقارير دورية يتم تقديمها

¹ خالد امين، التدقيق والرقابة في البنوك ، الطبعة الأولى ، دار وائل، عمان، 1998، ص 69.

* الرقابة: عرفت النظرية لكلاسيكية سنة 1918 من طرف فايول على : انها عملية التحقق ما اذا كانت الاعمال تتم حسب البرنامج المقرر . وكانو يعتبرون أنها مرتبطة بنظام رسمي للسلطة والتي تظهر في السلم الهرمي للتسيير

² خلف عبد الله الواردي، مرجع ذكر سابقا . ص 32 ، ص 35

الى المستفيدين ذوي العلاقة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة في الوصول الى الهدف الذي حددته سابقا في اطار وظيفة معينة¹.

رابعا: أنواع نظام الرقابة الداخلية

نستخلص ثلاث أنواع من الرقابة الداخلية والتي تعتبر كأدوات لها والتي تتمثل في:

أولا: نظام الرقابة الإدارية:

وتشمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية.

ثانيا: نظام الرقابة المحاسبية:

يشتمل هذا النوع من الرقابة على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تختص بصفة أساسية للمحافظة على أصول المؤسسة، ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية².

ثالثا: نظام الضبط الداخلي :

"مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في الأصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها."

ان هدف النظام الضبط الداخلي هو حماية الأصول المؤسسة، سجلاتها ودفاترها عن احتمالات الضياع أو سوء الاستخدام... الخ³.

خامسا: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات أو الركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات في المقومات المحاسبية والمقومات الإدارية،

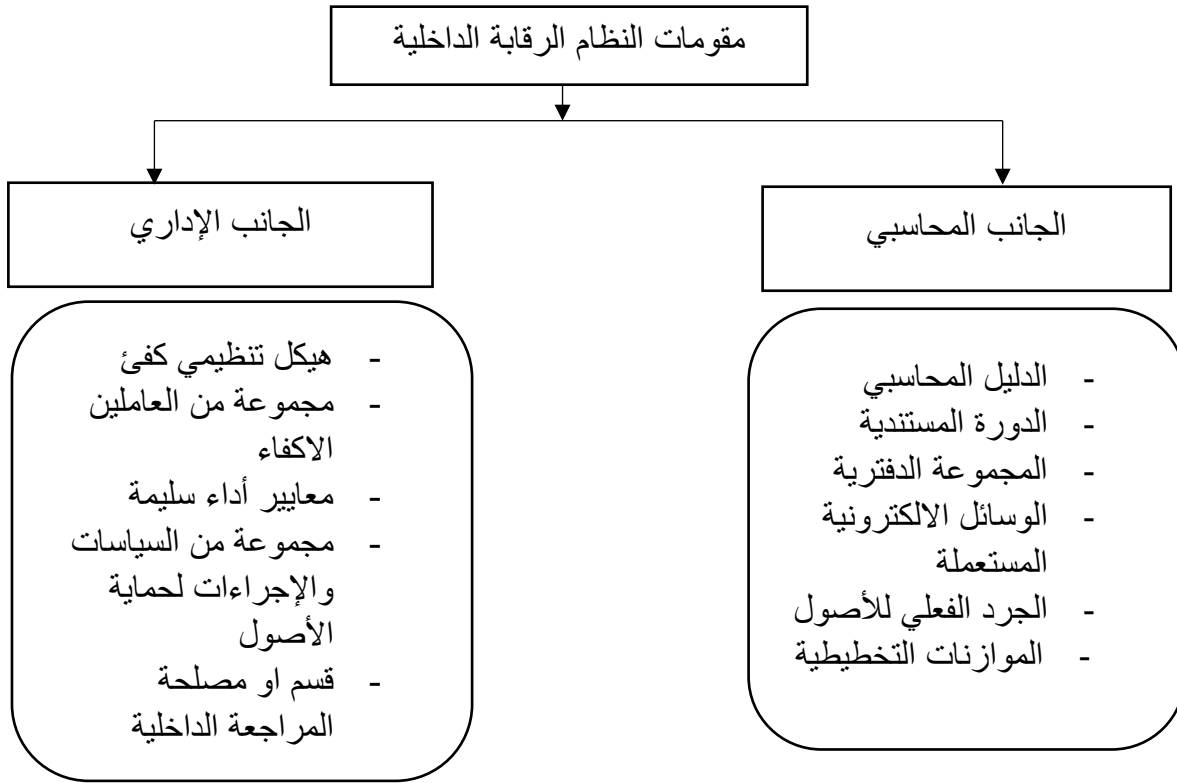
¹ خلف عبد الله، مرجع السابق ص70.

² السيد محمد، مرجع سابق، ص88.

³ فتحي رزق السوفري، واحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية

، الاسكندرية، 2002/2003، ص25-27.

والتي سنذكرها في مخطط التالي : (الشكل رقم 06)



المصدر: فتحي رزق السوفري ، وأحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة، الاسكندرية، 2002/2003، ص36.

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في تقييم الرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق الداخلي من بين الأدوات التي تستخدم للتحقق من التزام باجراءات الرقابة الداخلية و العمل على تحسينها في الشركة. حيث تقع مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه. وهذا الأخير يتم التحقق والتقييم منه من قبل المدققون الداخليين وذلك باختبار الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها .

وهذا بحد ذاته يجعل من التدقيق الداخلي وسيلة لتطوير وتحسين النظام الرقابة الداخلية . ولكي تحقق مهنة التدقيق الداخلي أهدافها لابد من توفر شروط التي تسمع لها بأداء مهنتها ومهامها بفعالية. ومن أهم هذه الشروط :

✓ الشمولية؛

✓ الاستقلالية؛

✓ الكفاءة .

ولتحقيق نظام الرقابة الداخلية الجيدة لابد من توفر مايلي :

- نظام لرقابة مختلف العمليات؛
- نظام لرقابة الإجراءات الموضوعية من طرف المؤسسة ومدى إمكانية تطبيقها؛
- تنظيم المحاسبي؛
- معالجة ملائمة لمختلف المعلومات؛
- نظام لقياس المخاطر والنتائج؛
- نظام للمعلومات والتوثيق؛

خلاصة الفصل:

لقد قدم التدقيق منافع اقتصادية عديدة وساعد علي تحسين أداء وأساليب الرقابة الداخلية، حيث يقدم المراجعون (المدقق) اقتراحاتهم الي الإدارة بهدف تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض الأخطاء والغش ومنه تخفيض التكاليف، وذلك من خلال جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى توافق بين المعايير المقررة سلفا وماهو موجود فعلا والتقرير عن ذلك، وهنا تكمن أهمية التدقيق حيث هي إضفاء المصدقية على الحالة المالية للمنشأ المالية. وهذا ما أشارت له معايير التدقيق الدولية من أجل أن تكون قوائم المالية أكثر فعالية وكفاءة لأنه له تأثير كبير على عدت جهات منها:

- مدقق الحسابات: توفر له اطار مرجعي دولي يستند اليه في ممارسته لمهنة واطار مرجعي في الحكم على أداءه.
- التقارير المالية: وذلك باءضفاء الثقة في تقرير مدقق الحسابات واجراء المقارنة بين القوائم المالية.
- كما أنها تسهل التواصل بين المستثمرين والمعلومات المالية في أسواق رأس المال الدولية.

ومن خلال هذا الفصل نستنتج بأن مجال التدقيق واسع جدا، خاصة وأنه يركز على مراقبة واحترام القوانين والإجراءات وهو بدوره يعتبر من اهم وسائل نظام الرقابة الداخلية. الان الإدارة تعتمد على المدققين من أجل تحقيق اهم هدف تسعى اليه كل المؤسسات والمتمثل في تنظيم المشروع وتوزيع السلطات والصلاحيات والمسؤوليات وحماية الأصول وتاكيد من صحة ومصدقية البيانات المالية .

الفصل الثاني

مؤهلات ووثائق وتقارير المدقق الداخلي

تمهيد الفصل:

عند نهاية عملية التدقيق يقوم المدقق بأعداد تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد بخصوص القوائم المالية ومدى صحتها ومصادقتها، كما يحتوي هذا التقرير على النتائج والملاحظات المسجلة بشأنها. فالتقرير يعتبر المنتج النهائي لعملية التدقيق لذلك تم وضع مجموعة من مؤهلات وحقوق والواجبات التي يجب أن تتوفر في المدقق الذي يعد التقرير النهائي والذي يكون وفقا للمعايير لابد من الالتزام بها أثناء انشاء واعداد التقرير. ولألمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم فصل الى مباحثين. المبحث الأول يتحدث عن مؤهلات وحقوق وواجبات المدقق الداخلي ومسؤولياته والمبحث الثاني يتمحور حول برنامج والوثائق التدقيق الداخلي.

المبحث الأول : مؤهلات وحقوق وواجبات المدقق الداخلي و مسؤولياته

ان مهنة التدقيق تحكمها عدة قواعد وقوانين وهي المعايير التي استنتجت من الفروض والمفاهيم لأنها تساعد المدققين على تأدية عملهم من مهارات التواصل ومعرفة جيدة بتقنيات التدقيق وأول صفة هي المتعلقة بالسلوك والمزاج والثانية هي المتعلقة بالمؤهلات وتنوعها لأن المدقق الداخلي يتوجب عليها التعامل مع جميع النشاطات والوظائف داخل الشركة.

المطلب الأول: مؤهلات وقواعد السلوك المدقق الداخلي

كما سبق عند تعريف التدقيق الداخلي بأنها نشاط مستقل وموضوعي يعطي المؤسسة التأكيد على درجة التحكم في علمياتها ويقدم لها المشورة بشأن التحسين، المساعدة في خلق القيمة المضافة ويساعد الشركة على تحقيق أهدافها بتقييمها من خلال نهج منظم لإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتقديم المقترحات لتعزيز كفاءتها، وهذا التعريف يتضمن عنصرين أساسيين هما:

1. المبادئ المتعلقة بالمهنة وممارسة التدقيق الداخلي؛
2. قواعد السلوك التي تصف معايير السلوك المتوقعة من المدقق الداخلي التي تساعد على التنفيذ العملي للمبادئ وتهدف الى توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين.

المبادئ والقواعد التي يجب أن تتوفر في المدقق الداخلي:

(1) **النزاهة** : نزاهة المدققين الداخليين هي أساس الثقة والمصداقية لحكمها:

- يجب أن ينجزوا مهامها بأمانة واجتهاد ومسؤولية؛
- يجب الامتثال للقانون واجراء عمليات الكشف التي تنظمها قوانين وقواعد العمل؛
- يجب أن لا يشاركوا عن علم منهم في أنشطة غير مشروعة أو الانخراط في أفعال مخلة بشرف مهنة التدقيق الداخلي.

(2) **الموضوعية** : يظهر المدققون الداخليين أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في جمع

وتقييم وإبلاغ المعلومات المتعلقة بنشاطهم، كما يقومون بتقييم كل شيء بشكل عادل للعناصر ذات الصلة ولا يسمحوا لأنفسهم أن يتأثروا في حكمهم من خلال المصالح الخاصة أو من قبل الآخرين:

- يجب أن لا يشاركوا في الأنشطة أو يقيموا علاقات يمكن أن تعرض حياد حكمهم للخطر وينطبق هذا المبدأ أيضا على الأنشطة أو العلاقات التجارية التي يمكن أن تتعارض مع مصالح مؤسستهم.

○ يجب أن لا يقبلوا أي شيء من شأنها المساومة أو المخاطرة بحكمهم المهني.

- يجب أن يكشفوا عن جميع الحقائق المادية التي يعلمونها والتي إذا لم يتم الكشف عليها من شأنها أن يؤدي الى تشويه التقرير عن الأنشطة التي تم فحصها.

(3) **السرية**: يحتفظ المدققون الداخليون بسرية المعلومات الخاصة ولا يكشفون عليها الا

بالسماح لهم بذلك من طرف المسؤول الاول للشركة أو ان يكون التزام قانوني أو مهني يجبرهم على ذلك:

- يجب أن تستخدم المعلومات بحذر وكما يجب عليهم حماية المعلومات التي تم جمعها فيما يتعلق بأنشطتهم؛

- يجب عدم استخدام هذه المعلومات لتحقيق مكاسب شخصية أو بطريقة تتعارض مع الاحكام القانونية أو تكون مضادة للاهداف الأخلاقية والشرعية لمؤسستهم¹.

(4) **الكفاءة** : يستخدم المدققون الداخليون ويطبقون المعارف والمهارات والخبرة المطلوبة

للقيام بعملهم:

¹ IIA(cadre de reference internationale des pratique professionnelles -Edition 2017.

- يجب أن يدققوا فقط في العمل الذي لديهم المعرفة به والدراية والخبرة اللازمتين؛
 - يجب أن يقوموا بأعمال التدقيق الداخلي الخاصة بهم وفقا للمعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي؛
 - يجب أن يسعوا دائما لتحسين كفاءتهم وجودة عملهم.¹
- المطلب الثاني : حقوق وواجبات المدقق الداخلي ومسؤوليته:**
- يجب أن تكون صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي محددة في ميثاق داخلي وأن تكون متناسقة مع تعريف التدقيق الداخلي ومدونة الاخلاق والمعايير.
- أولا:حقوق المدقق الداخلي:**
- ✓ حق طلب أي وثيقة أو مستند أو سجل والإطلاع عليها للحصول على بيانات أو معلومات وتفسيرات؛
 - ✓ حق الطلب أي تقرير و استفسار معين حول عملية أو أي سؤال ؛
 - ✓ فحص وتدقيق الحسابات والسجلات وفقا للقوانين واللوائح ؛
 - ✓ الحق في الجرد أو مراقبة الجرد للخرائن المختلفة للمؤسسة؛
 - ✓ حق الاستعانة بأي موظف مختصا في المؤسسة ؛
 - ✓ حق التدخل في جميع وظائف وأنشطة المؤسسة أثناء تادية مهمها.
- ثانيا:واجبات المدقق الداخلي:**
- ✓ الفحص والتدقيق الفعلي للحسابات ؛
 - ✓ التأكد من قوة نظام الرقابة الداخلية؛
 - ✓ التحقق من القيم المسجلة في عناصر الأصول والخصوم؛
 - ✓ التأكد ملكية الأصول؛
 - ✓ تقديم التوصيات والاقتراحات؛
 - ✓ التدقيق وفق المعايير الدولية؛
 - ✓ الحفاظ على السرية المعلومات وحمايتها؛
 - ✓ كشف جميع الحقائق وعدم التستر عليها؛

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008،ص303.

✓ احترام جميع القوانين والإجراءات لا سيما الداخلية .

ثالثاً: مسؤولية المدقق الداخلي:

بما أن المدقق الداخلي موظف، فلا يمكن أن تكون مسؤوليته قانونية بموجب أحكام القانون العام. هذا يعني أنها لا يمكن أن يتحمل مسؤولية الأنشطة المهنية للشركة التي يعمل فيها إلا في حالة كون مسؤوليته الجنائية متورطة بشكل شخصي¹.

يختلف المدقق الداخلي عن *المدقق الخارجي الذي يمكن مطالبة بالمسؤولية المدنية على أساس مواد القانون المدني بالإضافة الحالات التي تكون مسؤوليته جنائية جراء ممارسة مهنته الحرة. في حالة وجود مدونة الأخلاق للمدقق الداخلي، إضافة الى التزاماتها الاخلاقية فيها يمكن أن تنشئ التزامات حقيقية في هذه المدونة قد تؤدي الى عقوبات حقيقية، حيث يمكن للعقوبة أن تصل إلى حد الفصل، على سبيل المثال في حالة اعتبار أن عدم احترام سرية البيانات الأساسية خطأ جسيم أو في حالة نشر معلومات غير مسموح بها والذي من شأنها أن يلحق ضرراً جسيماً بالشركة.

المبحث الثاني: برنامج ووثائق التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: برنامج المدقق الداخلي

أولاً: أهداف برنامج التدقيق الداخلي

يسمى برنامج التدقيق كذلك ببرنامج التحقيق أو برنامج تخطيط الإنجاز والهدف منها تحديد وتوزيع العمل لتأدية المهمة²، فيتم انشاء هذا البرنامج من قبل الفريق المسؤول عن مهمة وهذا البرنامج لا بد أن يلبي ستة (06) أهداف:

1) وثيقة تعاقدية:

البرنامج يعتبر وثيقة تعاقدية تربط فريق التدقيق مع مسؤولي المؤسسة، فمهما يكون التغيير الذي يمكن اجراءه في عملية التدقيق سيظل البرنامج هو المعيار المستخدم لتقييم عمل المدقق بالاتفاق مع المسؤول الهرمي للمؤسسة للتأكد من عدم الخروج من الأهداف الأولية المثبة في البرنامج.

¹ JACQUES, RENARD. *Théorie et pratique de l'audit interne*. édition Eyrolles 7 éme, 2010 ;p126

*المدقق الخارجي: هو مدقق مستقل تدعوه الشركات والعملاء الى فحص ومعاينة القوائم المالية والسجلات المحاسبية وهونفسه المدقق القانوني.

² Op-cit ;p252

(2) جدول العمل (Planning) :

اعتمادا على هذه الوثيقة يمكن توزيع المهام بين المدققين، لإعداد المهام الأولية للمبتدئين والتحليل المعمقة لكبار المدققين أو المدققين المختصين في أي مجال بحسب المهارات ، فيتم تنظيم العمل والتخطيط بحسب زمن المهمة وكيفية التنقلات والتنسيق بينها وكذلك المقابلات.

(3) خيط متابعة المهمة (Fil conducteur) :

يتبع نشاط كل مدقق بطريقة منطقية في المراحل المختلفة للمهمة و في كل مرحلة معينة، يوضع كبناء واحد متناسق من بداية المهمة الى نهايتها للتمكن للوصول الى الاهداف المرجوة، وعندما تكون الوثيقة معقدة لكثرة المدققين وصعوبة المهمة يمكن اللجوء الى أساليب بتناسق بدون مخاطرة حذف أي مرحلة أو مهمة أو نسيانها.

(4) نقطة إنطلاق لاستبيان المراقبة الداخلية:

هذه الوثيقة تشير الى التفاصيل التي يجب القيام بها من استكشاف المشاكل والاطفاء التي تم تحديدها خلال المرحلة التحضيرية لها والذي يعرف ويحدد النقاط التي يتعين القيام بها لتحقيق اهداف التدقيق حيث يمكننا من :

- تحديد المخاطر؛
- توجيه التقرير؛
- وضع برنامج التدقيق.

(5) متابعة العملية (عملية التدقيق):

يسمح لنا برنامج التدقيق من متابعة أفضل وبالتالي الحصول على وسائل تقييم أفضل ويكون على مستويين:

- (1) بشكل عام يسمح بضمان سيرورة العادية لمهام ومتابعة التقدم أو التأخر فيها؛
- (2) بشكل فردي معرفة مكان كل مدقق والقدرة على تقديم المساهمة الفردية لكل مهتم وتحديد أسباب التأخر ومعالجتها.

6) التوثيق(الوثائق):

وجود برنامج لكل موضوع يحدد وثائق التدقيق الداخلي ذات قيمة هامة ويمكن أن تكون هذه الوثائق نموذج للعمليات المستقبلية.

ثانيا : مضمون برنامج التدقيق الداخلي:

مضمون البرنامج مفصل الى نقطتين أساسيتين:

- الإشارة الى العمل التمهيدي الذي يتعين القيام بها من تقنيات وأدوات التدقيق، هذه الاعمال التمهيدية غالبا ما يتم تنفيذها من قبل المدققين أنفسهم(جمع وثائق، جرد،..الخ).
- الإشارة الى التقنية والاداة المستعملة في البرنامج لكل مهمة يتم إنجازها وتحديدها بشكل جيد من :

- ✓ انشاء مخطط دوران؛
- ✓ اجراء مسح احصائي؛
- ✓ اتباع خطوات التدقيق؛
- ✓ مقابلة واستجواب الموظفين؛
- ✓ القيام بالمراقبة في الميدان.

المدقق الداخلي لا يعرف فقط مهامه التي يجب أن يؤديها في برنامجه(ماذا..) ووفقا لأي جدول زمني (متى..) و لكن أيضا يجب عليه أن يعرف ماهي الادوات التي سوف يستخدمها(كيف....)¹.

المطلب الثاني : أوراق العمل المدقق الداخلي

أولا:خطة التدقيق الداخلي

خطة التدقيق الداخلي مطلوبة وفق معيار 2010 "المسؤول على التدقيق الداخلي يجب عليه وضع تخطيط على أساس المخاطر لتحديد الأولويات التي تتفق مع أهداف المؤسسة تتطلب خطة التدقيق في الواقع"².

¹ JACQUES, RENARD ;op-cit ;p255

² Op-cit ;p399

أولاً: محتوى شامل (Le contenu exhaustif):

- يجب أن تتضمن خطة التدقيق جميع الموضوعات المحتملة التدقيق، مع تحديد كل عملية أو وظيفة أو نشاط سيتم مراقبته وتقييم مخاطره؛
- المقاربة العمل (L'approche par les métiers) التي تقسم مواضيع التدقيق وفقاً للأعمال الرئيسية للشركة من بيع، شراء، تصنيع،.... الخ؛
- المقاربة بالوظيفة (L'approche par les fonctions) والتي تأخذ بعين الاعتبار الوظائف الرئيسية للمؤسسة (وظيفة الإنتاج، وظيفة الاستثمار،.... الخ)؛
- المقاربة بالموضوع (L'approche par les thèmes) والتي لاهي مصلحة ولاهي وظيفة مثل تدقيق الأرشيف، تدقيق العقود،..... الخ؛
- المقاربة العملياتية (L'approche par les processus) هي مجموعة من الأنشطة مرتبطة بهدف مشترك ويحتوي على المقاربات الثلاثة السابقة.

ثانياً: طرق التدقيق (Les méthodes):

كل الخدمات والوظائف والموضوعات والعمليات لا تخضع للتدقيق الداخلي بنفس الطريقة أو بنفس التردد بعضها يكون سنوي وآخر على عدة سنوات... الخ ، فأهمية المخاطرة هي التي تحدد طريقة التدقيق ومدتها ، فالمخاطر العالية تؤدي الى تدقيق متكرر والمخاطر القليلة تؤدي الى تدقيق متباعد. التدقيق الداخلي يجب أن يمتلك وسائل قياس أو تقنية تسمح بالحكم على أهمية المخاطر وتحديدده في كل مرحلة ونشاط وفيها رسم خرائط المخاطر التي تمثل وسيلة قياس للمدقق الداخلي.

ثالثاً: الهيكل والتفصيل (La structure et l'élaboration):

يحتوي جدول هيكل خطة التدقيق الداخلي على تسعة أعمدة اذا كانت خطة خماسية وسبعة اذا كانت خطة ثلاثية وهو كالتالي: (جدول رقم 04)

التاريخ:...						مدة التدقيق معبر عنها (نوع/اليوم)	خطة التدقيق	
N+4	N+3	N+2	N+1	N	مهمة التدقيق	معامل CR	الخطر	التدقيق الداخلي
								السنة
					الهياكل:			
					مصلحة التوظيف	5		
					مصلحة الشراء	16		
					وظائف عملياته:			
					الخزينة	26		
					الاستثمار	18		
					المواضيع أرشيف			
					عقود	12		
					اعلام الي	15		
					تدقيق الطلب :	15		
					الميزانية الزمنية			

Source: JACQUES, RENARD. Op-cit. p412

رابعاً: التخطيط

يختلف المخطط عن الخطة فهو يوضع ابتداء من السنة الأولى من الخطة ويترجم الخطة الى:

تقويم زمني لكل مدقق على حدى ويكون على أربعة (04) خطوات:

✓ التعرف على فترات عدم الاتاحة للمدقق من عطل واجتماعات ...الخ؛

✓ بعد التعرف على هذه المعطيات وضع فريق التدقيق وارسال كل مدقق الى مهمته أو مهماته وتسلسلها؛

✓ قبول الخاضعين للتدقيق للتاريخ المهمة؛

✓ وضع تقويم زمني لكل واحد؛

ومن هنا نتمكن من وضع مخطط يسمح لنا بمتابعة نشاط ومهمة وتنقل لكل مدقق على حدى.

خامسا: التقارير والاحصائيات (Reporting et statistiques):

يقام شهريا أو ثلاثيا بمقاربة بين الأوقات التي حددت قبل المهمة في الخطة و وقت تحقيق الذي استغرقتها المهمة والذي يسمح بتعديل الخطة، تعديل الميزانية الخاصة بالمهام تطوير الخطط المستقبليةالخ.

ثانيا : ملف التدقيق وأوراق عمل المدقق:

كل مهمة عمل يجب ان يكون لها ملف متكون من عدت مستندات و أوراق عمل مهمة، وهذا الوثائق تخضع لمتطلبات ثلاثة أساسية وهي:

○ متطلبات الاثبات للجهات الخاضعة للتدقيق أو أطراف أخرى لا سيما خلال الاجتماع الختامي وأمام المديرية العامة؛

○ متطلبات الكفاءة في حالة الرجوع الى الملف للتفسير ويكون نقطة انطلاق للمهمة جديدة متطلبات التدريب هو يعتبر وسيلة و مهمة لتدريب المبتدئين؛

○ يجب الاشارة الى أنها لا يمكن الاحتفاظ بملف التدقيق كاملا أو الرجوع اليها في كل مرة، لذلك من المهم الاحتفاظ بتقرير التدقيق وحده في المديرية العامة و المصالح الخاضعة للتدقيق وهذا الأسباب تنظيمية بحتة.

(1) محتوى الملف التدقيق:

يجب أن يحتوي ملف التدقيق على العناصر الضرورية للاثبات المتمثلة في نوعين:

أ- وثائق وصفية (تحليلات وظيفية ،مخططات تنظيمية ،جداول ،.....الخ)

ب- وثائق تفسيرية (أوراق مقابلة ،الاستبيان ،جدوال التسوية ،المقاربات ،نتائج الفحوص..الخ)¹.

(2) تنظيم ملف التدقيق:

لا توجد طريقة واحدة لتنظيم ملف التدقيق كان بسيطا أو معقدا، وكل مؤسسة تقوم بتنظيم ملفاتها بحسب الأهمية وبحسب التسلسل التاريخي والمهم أن أي مؤسسة عليها أن تتبع طريقة

¹ JACQUES, RENARD. Op-cit.p423

تنظيم واحدة فقط لكي يسهل عليها الاحتفاظ والبحث على الملفات. وهنا نقترح طريقة تنظيم شاملة والتي تتكون من سبعة (07) أجزاء:

- 1-تذكير ومتابعة نقاط لضعف الخطيرة خلال المهمة ؛
 - 2-نسخة كاملة من التقرير؛
 - 3-جدول المخاطر؛
 - 4-المؤشرات التي يجب اتباعها لعمليات التدقيق المستقبلية حول نفس الموضوع؛
 - 5- برنامج و جدول المهمة المنفذ؛
 - 6-معلومات أساسية هامة (المخططات التنظيمية للوظائف، المذكرات، وثائق تبين أهداف المؤسسة، تقرير التدقيق السابق اذا وجد)؛
 - 7-أوراق العمل التي يمكن إتلافها في مهمة التدقيق القادمة.
- (3) أوراق العمل المدقق الداخلي:
- كل وسيلة أو وثيقة تحرير يجب أن تكون بنفس الحجم مع اجتناب الأوراق المنفردة الطائرة (feuilles volantes) ،ويجب أن تكون الأوراق ذات هياكل وألوان مميزة مصممة خصيصا،للتدقيق لتحمل كل الملاحظات وتكون هي الدعم لكل نتائج التدقيق فالاعتماد على الذاكرة وحدها لا يؤدي الى نتائج ملموسة.وأوراق العمل هذه يجب أن تكون مرقمة وتحتوي على رقم المهمة وعنوانها الموجود في خطة التدقيق،هذا الرقم يظهر سنة التدقيق ثم التسلسل في المهمة وتحمل مايلي:

✓ تعيين مصلحة الخاضعة للتدقيق؛

✓ اسم المدقق ؛

✓ التاريخ .

وعندما يتعلق الامر بفحص واختبار عينة يجب أن تحتوي الورقة علي:

✓ الهدف من الاختيار في أعلى المستند؛

✓ هيكل إختبار فحص المستند أو المعاملات المفحوصة¹ ؛

✓ تفاصيل التحليل والنتائج نقطة بنقطة ؛

¹JACQUES, RENARD. Op-cit.p424.

- ✓ تفسير نتائج نقص الرقابة الداخلية؛
- ✓ رقم الوثيقة التي تم على أساسها تحليل نتائج؛
- ✓ مرجع الوثائق وتاريخها والمدقق الذي قام بها.
- ولكي تكون أوراق العمل جيدة يجب أن تكون دائماً:
- ✓ موحدة ؛
- ✓ مؤرخة وموقعة ؛
- ✓ مفهومها؛
- ✓ مناسبة و بسيطة؛
- ✓ كاملة .

المبحث الثالث : تقرير المدقق الداخلي

في نهاية المهمة يرجع المدقق الى مكتبه مع جميع أوراق عمله من أجل التحقق العام ثم يكتب مشروع تقريره ، بعدها يتم عقد اجتماع مع هيكل او المصلحة الخاضعة للتدقيق للتحقق من صحة المعلومات والملاحظات وفي آخرالمطاف تتم كتابة التقرير النهائي.

المطلب الاول : إجراءات ما قبل التقرير النهائي

اولا:مشروع التقرير

في ختام مهمة المدقق الداخلي وبالرغم من أن العمل الذي قام بها المدقق الداخلي يعتبرمنتهى و أن التقرير مكتوب وجاهز ، لكنها يعتبر مشروع فقط للاعتبارات التالية:

- لان الملاحظات التي يحتوي عليها لم يتم التحقق منها ومن صحتها مع الخاضعين للتدقيق،الذى لا يمكن اعتباره نهائي؛
- لان توصيات المدققين لا تحتوي على أجوبة الخاضعين للتدقيق؛
- لأنها لا توجد خطة عمل واضحة في التقرير والتي توضح من سيقوم بتنفيذ التوصيات التي قبلها الخاضعين للتدقيق لذلك هذا المشروع سوف يكون موضوع اجتماع ختامي يجب للخاضعين للتدقيق على كل هذه الأجوبة.

ثانيا:الاجتماع النهائي:

في هذا الاجتماع يلتقي فيه نفس العناصر التي حضرت في الاجتماع الافتتاحي عند بداية عملية التدقيق و يتم فيها فحص مشروع التقرير وملاحظات وتوصياتها و يسمح للخاضعين للتدقيق بالتعليق والإجابة هم ومسئولوهم المباشرين والمصادقة عليها، فيتم توزيع نسخة منها لكل مشارك وإذا أمكن قبل أيام قليلة للسماح لهم بمطالعتها لأنها لا يجب لهذا التقرير أن يكون

سري ومفاجئ لأن الهدف منها في هذه المرحلة هو تسوية النزاعات المحتملة ورفع الملاحظات والتوصيات غير مقبولة، وتعطى مهلة لإرسال أجوبة كتابية على الملاحظات والتوصيات المثارة في مشروع التقرير وأثناء الاجتماع.

المطلب الثاني: معايير كتابة التقرير

هناك معايير داخلية وهناك معيار خارجي لنشر:

أولاً: المعايير الداخلية:

المعيار 1410 : يحدد هذا المعيار على سبعة مبادئ لصياغة تقرير التدقيق الداخلي هي: الدقة، الموضوعية، الوضوح، ان يكون موجز، بناء، كاملة، أنشاء في الوقت المناسب. بالإضافة الى المبادئ السبعة يجب على المدقق أن يتخذ موقفا واضحا من نتيجة عملية التدقيق وأن لا يحكم على الأشخاص.

المعيار 1321 : هذا المعيار يوحى وبشير في التقرير أن عملية التدقيق تمت وفق المعايير المطبقة مهنيا للتدقيق الداخلي وهذه العبارة تعطي المصادقية وتعطي سلطة للتوصيات وفي حالة عدم احترام المعايير المهنية المذكورة أعلاه يجب اخبار المديرية العامة بذلك.

ثانياً: المعيار الخارجي للنشر:

المعيار 2440 : المكلف بوحدة التدقيق الداخلي هو المسؤول عن مراجعة واعتماد التقرير نهائيا قبل إصداره، ويقرر بعدها لمن وكيف سيتم إصداره وهو مسؤول كذلك عن ابلاغ النتائج نهائيا للمعنيين (الخاضعين للتدقيق).

المطلب الثالث : تقرير التدقيق الداخلي:

بعد استلام الأجوبة من طرف الخاضعين للتدقيق يمكن للمدقق أن يكتب تقريره وينهيه وفق المبادئ التالية:

- ✓ مبدأ أن لا وجود لعملية التدقيق بدون كتابة التقرير؛
- ✓ مبدأ أن التقرير هو الوثيقة النهائية وخر عمل لمهمة التدقيق؛
- ✓ مبدأ وجوب عرض مسبق التقرير على الخاضعين للتدقيق؛
- ✓ مبدأ حق الرد للجهة الخاضعة للتدقيق.¹

أولاً: شكل تقرير التدقيق الداخلي:

¹KHELASSI REDA.Op-Cit.p90

هيكل التقرير يجب أن يلبي وظيفتين وهما: (انظر ملحق رقم 06)

- 1) يجب أن يكون التقرير وثيقة معلومات للمديرية العامة فمجرد قراءتها يمكن لهم التعرف على نقاط القوة والضعف للرقابة الداخلية والتدابير المهمة التي يجب اتخاذها؛
- 2) يجب أن يكون التقرير كذلك أداة عمل بالنسبة للخاضعين للتدقيق زمن يتخذ المسؤولون على الجهة الخاضعة للتدقيق إجراءات تصحيحية لذلك يجب أن تكون الوثيقة (التقرير) تحتوي على تحليل وتقييم وتفاصيل نتائج الملاحظات والتوصيات.

1- صفحة الغلاف

توضع على الصفحة الغلاف:

- ✓ عنوان المهمة، تاريخ ارسال التقرير الممضى، تاريخ اغلاق عمليات التدقيق والامر بالمهمة؛
- ✓ أسماء المدققين الذين شاركوا في مهمة مع توقيعاتهم؛
- ✓ أسماء مستلمي التقرير وتسلسلهم الهرمي وماهي الجهة الخاضعة للتدقيق والمستلم الرئيسي ومراقبة التوصيات؛
- ✓ إشارة الى الزامية السرية باحترام القواعد الداخلية للشركة.

2- الفهرس، المدخل، الملخص :

- يجب أن يكون الفهرس مفصل لتمكين العثور على أي موضوع في التقرير بسهولة المدخل يكون قصيرا جدا ويحتوي على معلومتين مهمتين:
- ✓ يذكر بنطاق وأهداف المهمة ؛
- ✓ يذكر تنظيم الوحدة الخاضعة للتدقيق أو الوظيفة الخاضعة للتدقيق،
- ✓ الملخص يسمح بمعرفة محتوى التقرير وقد يكتفي المسئول الأول بهذا الجزء من التقرير
- الا إذا أراد التعمق ومعرفة التفاصيل أكثر وهو يستجيب الى قاعدتين:

1- ان لا يكون أكثر من صفحة؛

- 2- أن يكون واضح يسمح للقارئ بمعرفة رأي المدقق عند نهاية القراءة مع تقييم للنظام الرقابة الداخلية كما يجب أن يكون متوازن في طرح النقاط السلبية والنقاط الإيجابية¹.

¹ JACQUES, RENARD. Op-cit.p300.

3- نص التقرير أو التقرير المفصل:

هو الوثيقة الكاملة والمخصصة في المقام الأول للجهة الخاضعة للتدقيق والذي يتضمن النتائج والتوصيات والردود على التوصيات وكلها مقدمة بالترتيب المنطقي والمنسق الموجود في الفهرس. وان يكون تقرير التدقيق وثيقة تهدف الى أن تقرأ و ليس مجموعة من المعلومات يتم فكها في أوراق العمل، لذلك ينبغي ان يكون نص التقرير مكتوب بصفة المعروفة أو المتعارف عليها.

4- الخاتمة، خطة، العمل، الملاحق:

❖ **الخاتمة:** ان ستتائج التقرير تكون في الملخص أعلاه، أما الخاتمة تكون قصيرة وتحتوي على 15 سطر بالأكثر لا يكرر فيها ما ذكر في الملخص ولكن الخاتمة تفتح لنا اتجاهين أو اختياريين:

(1) أما الإعلان أو اقتراح مهام تدقيق أخرى ذات أهمية تم اكتشاف أهميتها خلال المهمة الحالية.

(2) اما التذكير بخطة التدقيق الحالية وماهي مهمة التدقيق المالية حول الموضوع.

❖ **خطة العمل:** يعبر بها الخاضع للتدقيق على الردود والتوصيات وهي نموذج بسيط مصمم من طرف المدقق الداخلي والذي يسمح فيها للخاضع للتدقيق بتحديد من سيفعل وماذا ومتى، ويشمل مقابل كل توصية الإشارة الى المسئول عن التنفيذ والمدة التي يتم خلالها ذلك العمل بالتوصية.

❖ **المرفق:** تتضمن معظم التقارير ملاحق حتى لا يتحمل نص التقرير كل المعلومات والوثائق الفعلية وهي عبارة عن جداول وبيانات ونصوص رسمية وقواعد الاجرائية تدعم التقرير يمكن الرجوع اليها.

خلاصة الفصل:

ان الهدف من التدقيق يتمثل في التحقق من صحة وهدف البيانات المحاسبية والمالية ومدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة والنتيجة المسجلة من طرفها، وهذا عن طريق المدقق الداخلي الذي يقدم رأيه الفني المحايد حول تلك البيانات المفحوصه وذلك بتوفر في المدقق الداخلي جميع المؤهلات ومعرفتيه بحقوق وواجبات التي عليه، كما ان اعداده للبرنامج في بداية اعداد التقرير يجعل من تقرير الذي يقدمه ذو كفاءة وفعالية للأطراف المستفيد

الفصل الثالث

التدقيق الداخلي

للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة

التأمين

تمهيد الفصل :

تلعب المؤسسات المالية دورا هاما وحيويا في توطيد أوامر الاستقرار والتقدم الاقتصادي في المجتمعات الحديثة دون استثناء، وتمثل شركات التأمين نوعا من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل عائد، ويعد نشاط الاستثمار أحد الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين لدرجة أن تقيم أدائها وقد يعتمد اعتمادا كبيرا أو شبه كامل على تفسر هذه نتائج لهذا نشاط.

ونظرا لما تتمتع به من أهمية أولتها الدول اهتماما خاص كان نتاجه اصدار العديد من التشريعات لتكفل بتنظيم ورقابة كافة العمليات التأمينية، وذلك من أجل الوصول الى إمكانية تقييم أدائها بطريقة علمية حتى تتضمن استمراريته وبقائها في جو تسوده تحولات اقتصادية في شتى المجالات.

كحالة تطبيقية اخترنا الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) باعتبارها من بين الشركات الرائدة في السوق الجزائرية للتأمين.

المبحث الاول: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تطورها و تنظيمها

المطلب الأول: تعريف بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين :

أولا: نبذة تاريخية عن الشركة:

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين أقدم شركة للتأمين في الجزائر حيث نشأة في 08 جوان 1963 غداة الاستقلال باعتبارها الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (Caisse Algérienne d'Assurance et de Réassurance) وهي التسمية الاولى لها ، وكانت مكلفة بالتنازل القانوني لصالح الدولة الجزائرية المستقلة بهدف تمكينها من السيطرة ومراقبة سوق التأمينات في البلاد والحد من استحواذ شركات التأمين الأجنبية خاصة منها الفرنسية. بعد ذلك في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الوطني وخاصة مرحلة إعادة الهيكلة المؤسسات وتأثيراتها على القطاع، فتم توجيه الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR الى تخصص إدارة المخاطر الصناعية الكبرى، اما الشركة الوطنية للتأمين SAA الى تخصص التأمين الجوّاري و السيارات، وتم انشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR التي تخصصت في إعادة التأمين، وتم تأسيس الشركة الجزائرية للتأمينات النقل CAAT وإعطائها محفظة النقل بكاملها التي كانت لدى الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR.

عند توجيه الاقتصاد الوطني نحو الاستقلالية فيما بعد والتي من تداعياته رفع التخصص وفك ارتباط الدولة بإدارة المؤسسات العامة من جميع الجوانب المتعلقة باستقلالية المؤسسات وتحرير النشاط الاقتصادي وإعطاء فرص للقطاع الخاص ، تم تحويل الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين الى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال مستقل في سنة 1988.

ثانيا:قرارت اعتماد الشركة

ووفقا للقانون المعمول به تم اعتماد الشركة من طرف وزارة المالية بالقيام بجميع العمليات المتاحة وفق القرارات المختلفة والتي نذكر منها:

- القرار الموافق لـ 06 أفريل 1998 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 31 المؤرخة في 17 ماي 1998 وذلك عملا بأحكام الامر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات والمرسوم التنفيذي رقم 07/96 المؤرخ في 03 اوت 1996 الذي يحدد شروط منح شركات التأمين الاعتماد وكيفيات منحه وأصناف والفروع التأمين¹؛
- قرار المؤرخ في 06 نوفمبر سنة 2000 المعدل والذي يمنح الاعتماد للشركة قصد ممارسة عمليات وأصناف فروع التأمين ، الجريدة الرسمية عدد 81 المؤرخة في 30 ديسمبر 2000؛
- القرار المؤرخ في 29 ماي 2005 الذي يعدل القرار الذي سبقه في أصناف وفروع التأمين الجريدة الرسمية عدد 77 المؤرخة في 30 نوفمبر 2005؛
- القرار المؤرخ في 14 جويلية 2011 الذي يعدل القرار الذي سبقه الجريدة الرسمية عدد 56 المؤرخة في 16 أكتوبر 2011؛
- القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بقانون التأمينات والمعدل والمتمم للامر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، الجريدة الرسمية عدد 15 المؤرخة في 12 مارس 2006 والذي حدد نوعين من التأمينات في المادة 23 منه، وعلى الشركات التخصص في نوع واحد دون الآخر:

✓ اما التأمين على الأشخاص؛

✓ أو التأمين على الممتلكات².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 31

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15

- وفي المادة 24 منه أعطت مهلة 05 سنوات لإنشاء فروع لها مختصة في التأمين على الأشخاص، ومن ثمة تم إنشاء شركة تابعة لها وهي كرامة للتأمينات (CAARAMA) وذلك سنة 2011 برأسمال قدره مليار دينار جزائري والتي تم اعتمادها في 09 مارس 2011.

ثالثا: النشاطات الاقتصادية للشركة :

للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين مايقارب 1939 موظف في مختلف الاسلاك والمناصب، كما لديها 296 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني منها 152 بين وكالة مباشرة ووكلاء معتمدين، و144 نقطة بيع في البنوك الجزائرية (Banque Assurance) في البنوك CPA، و BNA. ولها ثلاثة أنشطة مهمة و رئيسية وهي التأمين ، إعادة التأمين ، والاستثمارات المالية:

أ) نشاط التأمين :

تقوم الشركة بجميع النشاطات التأمين المتاحة وفق القرار المؤرخ في 14 جويلية 2011 (المذكور اعلاه) والذي يمنع ممارسة عمليات التأمين الآتية :

- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------------|
| -حوادث (خدمات تعويضية)؛ | -المسؤولية المدنية للعربات البرية |
| -مرض (خدمات تعويضية)؛ | -المحركة ذاتيا؛ |
| -أجسام العربات البرية الأخرى؛ | -المسؤولية المدنية للعربات الجوية ؛ |
| -أجسام عربات السكة الحديدية؛ | -المسؤولية المدنية للعربات البحرية ؛ |
| -أجسام العربات الجوية؛ | -المسؤولية المدنية العامة؛ |
| -أجسام العربات البحرية ؛ | -القروض؛ |
| -البضائع المنقولة ؛ | -الكفالة ؛ |
| -الحريق والانفجار والعناصر الطبيعية | -الخسائر المالية المختلفة ، |
| -الأخرى ؛ | -الحماية القانونية ؛ |
| -اضرار أخرى لاحقة بالمتلكات ؛ | -إعادة التأمين ¹ ؛ |

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار المؤرخ 12 شعبان المؤرخ عام 1432 الموافق ل14 جويلية 2011، المتعلق اعتماد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ، العدد 56.

كما تقوم الشركة الفرعية CAARAMA بكل التأمينات على الأشخاص.

أ) نشاط إعادة التأمين :

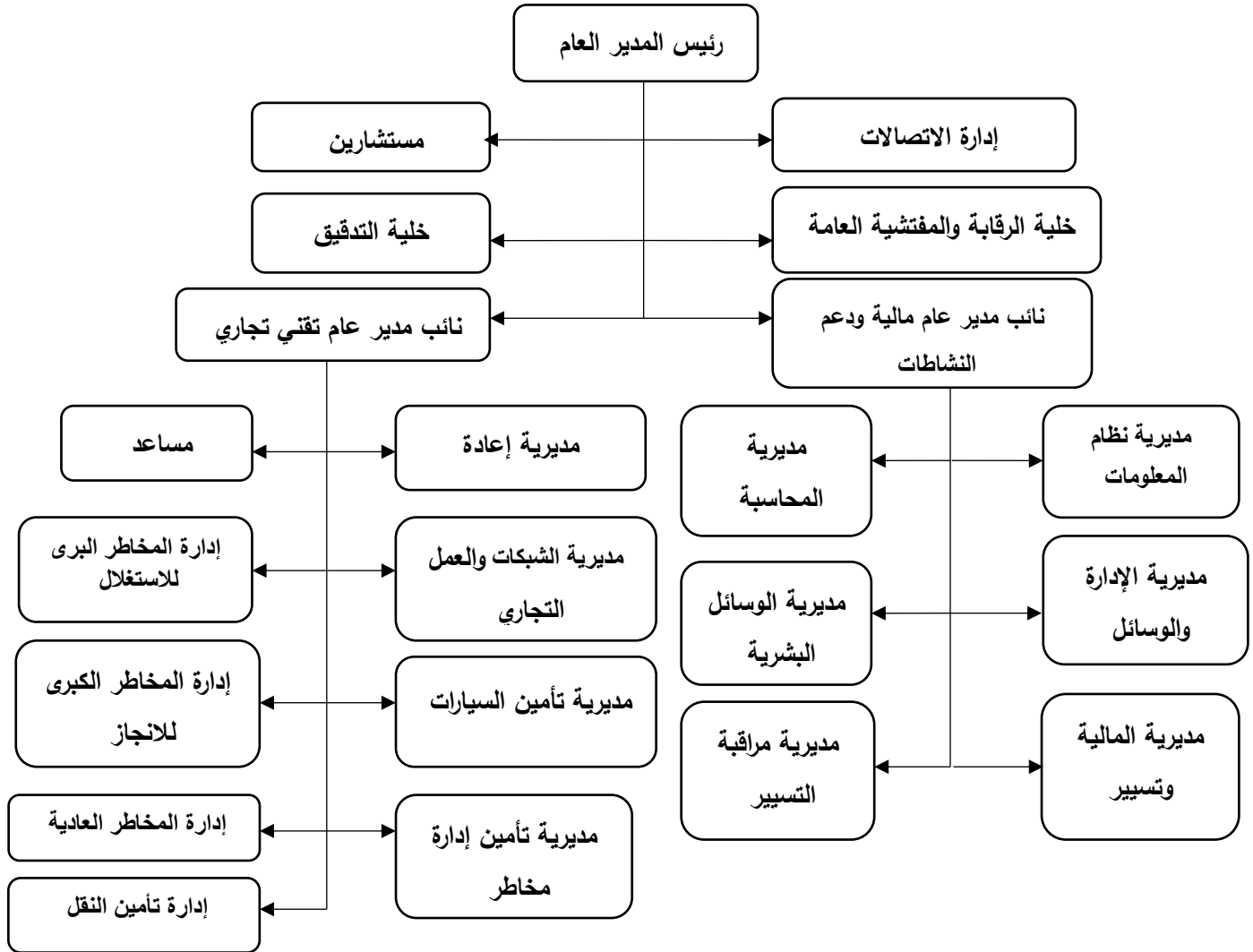
الشركة لها مديرية مركزية مختصة في إعادة التأمين وذلك منذ 1963 ومكونة من فريق متكامل، وتتعامل مع أهم سماسرة التأمين العالمي منها: WILLIS FEBER,; United insurance Brakers (UIB) ومع أهم الشركات العالمية المختصة في إعادة التأمين منها: SCOR SUISSRE, PARIS.....الخ. بالرغم من احتكار الدولة لعمليات إعادة التأمين استمرت الشركة في التعامل مع المتعاملين الدوليين بالتعاون مع شركة CCR (الشركة المركزية لاعادة التأمين) التي أنشأت كما سلف ذكرها في مرحلة تخصيص نشاط التأمين في سنة 1975.

ب) نشاط الاستثمارات المالية :

يتمثل هذا النشاط في الاستثمار في سندات الخزينة، سوق السندات والأسهم والمساهمة في رؤوس الاموال الشركات، وتعتمد في استثماراتها على أمان ومردودية الاستثمار التي مكنتها من احراز معدلات مردودية جيدة .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الوظيفي و هياكل الشبكة التجارية للشركة :
(شكل رقم 07)

أولاً: الهيكل التنظيمي الوظيفي :



ملاحظة : نلاحظ أن خلية التدقيق الداخلي تابعة مباشرة للرئيس المدير العام وهي مستقلة على كافة الوظائف الأخرى في الشركة .

ثانيا: هيكل شبكة التوزيع :

للشركة شبكة مهمة للتوزيع تتكون من 296 وكالة تابعة لـ (05) وحدات جهوية موزعين عبر التراب الوطني وهي كالتالي :

١. وحدة الشراكة : والتي تغطي الولايات التالية : الجزائر شرق ، بويرة ، بجاية ، تيزي وزو ، غرداية ، بومرداس .

٢. وحدة عنابة : تغطي كل من عنابة ، الطارف ، سكيكدة ، باتنة ، تبسة ، خنشلة ، سوق أهراس ، قالمة .

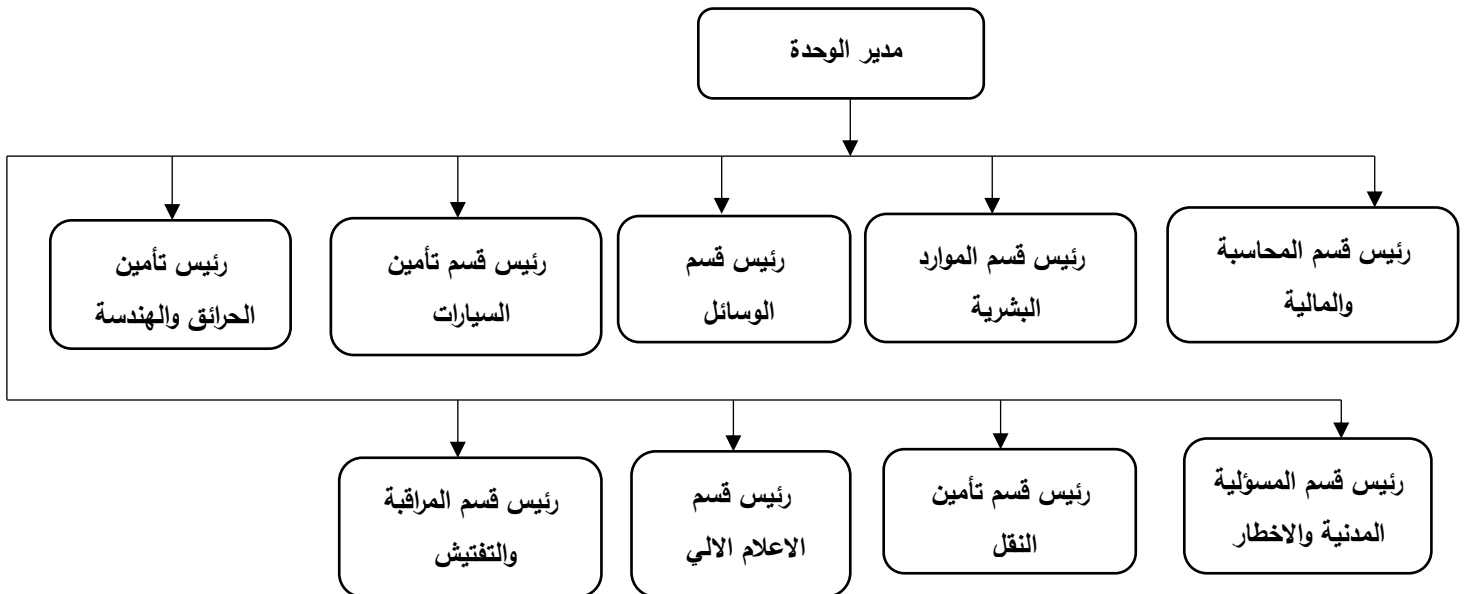
٣. وحدة وهران : تغطي كل من وهران ، سيدي بلعباس ، مستغانم ، تلمسان ، تيارت ، بشار ، سعيدة ، ادرار ، غليزان ، عين تموشنت ، تسميسيلت ، معسكر .

٤. وحدة قسنطينة : تغطي كل من قسنطينة ، سطيف ، ميلة ، بسكرة ، ام البواقي ، برج بوعريج ، مسيلة .

٥. وحدة بوزريعة : تغطي كل من الجزائر غرب ، بليدة ، شلف ، تيبازة ، الاغواط ، عين الدفلة ، مدية ، جلفة .

ولكل وحدة لها مديرية خاصة بها تابعة وتحت سلطة الرئيس المدير العام مباشرة ، وللوحدة

أقسام مختلفة ومهيكلية كما يلي : (شكل رقم 08)



فبالإضافة الى العمليات العادية التي تقوم بها الوحدة ك شراء المواد واللوازم والتكفل بالاجور (وحدة والوكالات تابعة لها) ومتابعة الاستثمارات ومساندة ومرافقة وكالاتها من الناحية التقنية

واللوجستية تقوم بمتابعة انتاجها ومراقبة ملفات الحوادث وتسليم الرخص التسديد بعد دراسة الملفات المهمة التي تفوق قدرات وسلطات الوكالات .
كما تقوم بتجميع المعلومات التقنية والمحاسبية ومقارنتها وفحصها وارسالها بدورها الى المديرية العامة لتجمع كذلك وتنظم في ميزانيات ومعطيات وطنية.

المطلب الثالث: تعريف بوكالة برج بوعريرج :

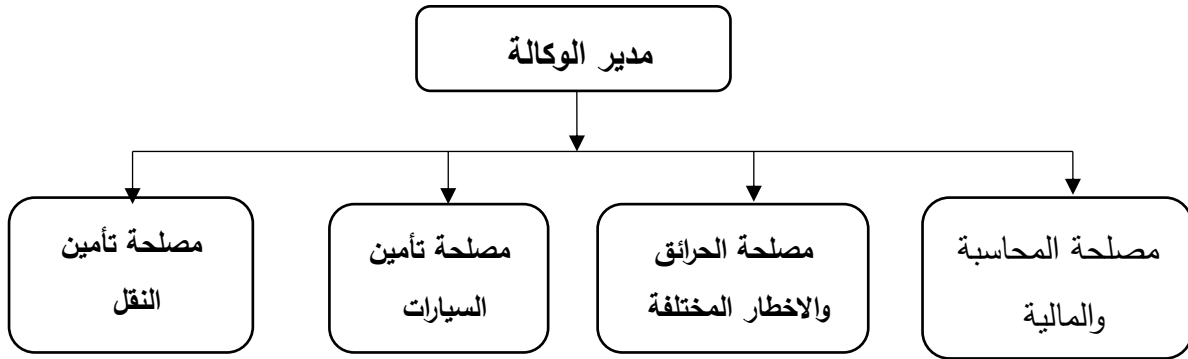
1) نشأة و نشاط الوكالة برج بوعريرج:

نشأة وكالة برج بوعريرج ورمزها 510 وهي تابعة إداريا الى الوحدة الخاصة بقسنطينة سنة 1989 وذلك لتقوية شبكة الشركة وتغطية المنطقة التي تعتبر حاليا قطبا اقتصاديا هاما بوجود عدة شركات وطنية عمومية وخاصة في مجالات متعددة واستراتيجية لاسيما الصناعة اللاكترونية .

فوكالة برج بوعريرج هي وكالة تجارية بإمّياز ، حددت الشركة في استراتيجياتها مهام الوكالات وحدودها واختصاصاتها و التي تنحصر في بيع العقود التأمينية وخدمة التأمينات من تعويضات وماشابه ذلك ومستلزماتها التسييرية دون العمليات الأخرى المتمثلة في الاستثمارات ومتابعتها واجور العمال وتسييره والتي كلفت بها الوحدات الجهوية والمديرية العامة وذلك بغيت تجنب الوكالات التابعة لها ثقل تسيير هذه النشاطات والتفرغ الى الجانب التجاري والمعاملات مع الزبائن فقط.

كما أن المديرية العامة للشركة سققت مبالغ التأمين عند امضاء العقود وخدمات التعويضات للوكالات و هو مايسمى سلطة التسديد وسلطة امضاء العقود ، وأعطت للوحدات الجهوية سلطة وقدرة أكبر من الوكالات و مسققة كذلك ، أما الباقي فهو بسلطة وقدرة المديرية المركزية والرئيس المدير العام ، وكمثال في مجال التأمين على الحرائق لا يمكن للوكالات امضاء و ابرام عقد تأمين على الحرائق بقيمة الممتلكات تفوق مبلغ 4500.000.000 الا بموافقة اما مديرية الجهوية أو المديرية المركزية.

1- الهيكل التنظيمي للوكالة : (شكل رقم 09)



وكيل مصلحة تابعة وظيفيا ونشاطاتها الى قسم من اقسام الوحدة الجهوية والمديرية المركزية تحت مسؤولية مدير الوكالة.

2- التنظيم المحاسبي داخل الوكالة :

في هذه العنوان سوف نركز على أهم النشاطات لوظيفة المحاسبة داخل الوكالة ، فمهمة مصلحة المحاسبة أو رئيس مصلحة المحاسبة هو تسجيل العمليات المحاسبة اليومية ،أو مراقبة العمليات المحاسبية عند وجود نظام معلوماتي متطور اتوماتيكي للتسجيل المحاسبي.

مسك المحاسبة :

يجب على العمليات الاتية تكون مسجلة يوميا بصفة متسلسلة مرفوقة بوثائق الاثبات اللازمة وممضية من طرف المسؤول على العملية.

✓ جدول الإنتاج الذي يحتوي على مجموع الضمانات المباعة؛

✓ جدول خدمات التعويضات الذي يحتوي على خانة للحوادث المصرح بها وخانة للتعويضات المسددة ، والتعويضات المقبولة؛

✓ جدول يحتوي على العقود الغير مسددة من طرف الزبائن (الاجل)؛

✓ المصاريف العامة المتعلقة بالايجار ،الهاتف ،استهلاك الماء،الكهرباء ...الخ.

وللشركة نظام معلوماتي متطور يسمى ORASS يتكفل بكل العمليات التقنية من عقود التأمين ومتابعتها والتعويضات ومتابعتها.

كما يوجد فيه نظام تسجيل محاسبي خاص به مهيء وموضوع للمحاسبة التأمينات ، ويحتوي هذا النظام على اليوميات المختلفة التالية :

اليومية الافتتاحية	يومية مصاريف العمال
يومية الإنتاج	يومية العمليات المختلفة الأخرى
يومية التعويضات	يومية الصندوق
يومية المشتريات	يومية البنك

وهناك يوميات أخرى خاصة بالوحدات الجهوية والمديرية العاملة لاتوجد في الوكالات مثلا يومية إعادة التأمين.

العمليات الخاصة بالتأمينات:

لكي تتمكن من التدقيق الجيد لابد من فهم خصوصيات عمليات التأمين ، وكيفية تسجيلها محاسبيا لذلك وجب توضيح بعض العمليات وليس كلها التي تقوم بها الوكالة بدون التطرق أيضا الى باقي العمليات المحاسبية العادية المعروفة.

(أ) تسجيل عمليات مع الضمان (عقد التأمين):

بيع عقد التأمين

411	د/ مؤمن	XXXX	XXXX
7000	د/ اصدار أقساط التأمين	XXXX	XXXX
7003	د/ تكلفة البوليصة	XXXX	XXXX
44501	د/ TVA على اصدار الأقساط	XXXX	XXXX
4431100	د/ FGA صندوق ضمان	XXXX	XXXX
4427100	السيارات	XXXX	XXXX
447200	د/ DTD حقوق الطابع الحجمي	XXXX	XXXX
	د/ DTG حقوق الطابع المتدرج	XXXX	XXXX

توضيح:

✓ FGA المادة 122 من قانون المالية 1990 ،المادة 117 من قانون المالية 2003؛

✓ DTD المادة 52 من قانون الطابع ؛

✓ DTG المادة 08/147 من قانون الطابع.

بالنسبة للاقساط التأمين الخاصة بالسنوات القادمة، يتم ترحيلها وتسجيلها كمايلي :

7150	ح/ اصدار أقساط يتم ترحيلها	XXXXXX	
3000	ح/ اصدار أقساط يتم ترحيلها	XXXXXX	

ويتم تحرير اصدار الأقساط في السنة الموالية في N/01/01 على النحو التالي:

3000	ح/ اصدار أقساط يتم ترحيلها	XXXXXX	
7150	ح/ اصدار أقساط يتم ترحيلها	XXXXXX	

تسجيل عمليات خدمات التعويض :

عند التصريح بالحوادث يتم تسجيل مؤونات على النحو التالي:

6000	ح/ تكوين المؤونات	XXXXXX	
3060	ح/ خدمات وتكاليف تسدد ويكون تقييم مبلغ المؤونة اعتماد على تقرير خبرة للخبير المعتمد خارج الرسوم.	XXXXXX	

عند تسديد خدمة التعويضات:

3060	ح/ خدمات وتكاليف تسدد	XXXXXX	
512	ح/ البنك	XXXXXX	

عند المراجعة مبلغ المؤونة او الغائتها نستعمل حساب 6009.

تسجيل عمليات قبض خدمات التعويضات لمصالح المؤمنين Les Recours AboutiS

نسجل مايلي :

XXXXXX	XXXXXX	ح/البنك ح/ قبض التعويضات للمصالح المؤمن	3067	512
XXXXXX	XXXXXX	ح/ قبض التعويضات للمصالح المؤمن ح/مقبوضات على خدمات التعويض	6007	3067

ملاحظة : ملفات الحوادث تسجل في حساب مخزونات ويطلق عليها اسم مخزون الحوادث، يكون له جرد عددي للملفات المفتوحة ، لكل ملف رقم تسلسلي وقيمة (مؤونة) مناسبة للحادث وفق الخبرة المقدمة من طرف الخبير المعتمد او عن طريق التكلفة المتوسطة للشركة لكل نوع على حدى.

المبحث الثاني:انشاء خلية و ميثاق التدقيق الداخلي في الشركة

المطلب الأول :انشاء خلية التدقيق الداخلي:

بعد تطرقنا الى الهيكل التنظيمي للشركة وشرح مهام الشبكة الهيكلية من وحدة وخاصة الوكالة التي هي موضوع دراستنا ،كان لابد ان نتطرق الى انشاء خلية التدقيق الداخلي والمهام التي أسندت لها ودراسة تطابقها مع المعايير الدولية.

أنشاء خلية التدقيق الداخلي للشركة وفق التعليمات الداخلية رقم 02 المؤرخ في 15 ماي 2006 بهدف تنظيم ووضع الاجراءات اللازمة لتدخل خلية التدقيق الداخلي.

1-تنظيم خلية التدقيق الداخلي Organisation de la cellule d'audit interne :

1-1 ارتباط الخلية Rattachement :

لكي تستطيع الخلية القيام بجميع وظائفها بصفة مستقلة وضعت تحت سلطة الرئيس المدير العام للشركة مباشرة كما هو موضح في الهيكل التنظيمي لها¹.

2-1 هيكل الخلية التدقيق الداخلي Structure de la cellule d'audit interne:

وقد قسمت الى قسمين :

(1) مديرية التدقيق الداخلي للإدارة والمالية ؛

(2) مديرية التدقيق الداخلي التقني والتجاري.

3-1 تنظيم أعضاء الخلية Corp d'audit :

يتكون أعضاء الخلية من مدققين رئيسيين ومدققين ولكل منها شروط ومؤهلات لابد أن تتوفر لكل منهما.

المدقق الرئيسي يجب أن يكون :

✓ مستوى جامعي زائد خبرة مدة (05) خمس سنوات على الأقل في الشركة؛

✓ الاختصاص المطلوب هو: علوم مالية ومحاسبية، قانون إدارة الموارد البشرية،

التأمينات، تدقيق، اعلام الي، إحصاء ، أكتياريا؛

✓ المدقق يجب ان يكون بمستوى (BP) دبلوم تأهيل في التأمينات اما يعادله مع تجربة

عشرة (10) سنوات في وظيفته في الشركة.

إضافة الى المؤهلات العلمية يجب على المدقق الرئيسي والمدقق أن تكون لهم مؤهلات أخرى تتمثل في:

✓ الاتاحة للقيام بالتنقلات المهنية؛

✓ قدرة العمل في مجموعة؛

✓ قدرة كتابة التقرير؛

✓ روح التحليل والقدرة على التلخيص.

4-1 مجال الكفاءة Domaine de compétence :

هي عملية التحقق من جميع إجراءات التسيير التقني الإداري والمالي وعلى وجود و نجاعة

المراقبة الداخلية ، والقيام بالتحليل الموضوعي للهيئة محل التدقيق والتعرف على جميع

¹ Président Directeur Général ;circulaire n° 02 ,15 mai 2006.Précisant :L'organisation ,les modalités et les procédures d'intervention de la cellule d'Audit Interne.p1 ;p2.

الاحطار وضمان نزاهة المعلومات المالية المقدمة من طرف الشركة وبصوغ آراء وتوصيات تدقق كل هياكل ونشاطات الشركة التي تدخل في مجاله من المديريات المركزية والوكالات والشبكة الغير المباشرة.

ولكي يستطيع المدقق القيام بمهامه يجب أن يصل بحرية وبدون قيود الى المعلومات والوثائق التي يراها ضرورية. كما يمكنه اللجوء الى أي موظف في الشركة بسبب قدراته وكفاءته لمساعدته بعد موافقة مسئوله مباشر.

2- أساليب وإجراءات التدخل Modalités et procédures d'intervention:

كل تدخل للمدقق يجب أن يكون غير أمر بمهمة (Ordre de mission) ممضي من طرف مدير خلية التدقيق الداخلي، أما مهمة مدير الخلية نفسه فيجب أن تكون ممضية من طرف الرئيس المدير العام للشركة كما يوجد هناك نوعان من المهمات التي يمكن أن يقوم بها المدقق وهما:

1-2 مهمة مجدولة La Mission programmée:

تدخلات خلية التدقيق الداخلي تكون بحسب برنامج سنوي مسطر مسبقا وفق توجيهات الرئيس المدير العام وبحسب العناوين المقترحة من طرف المديريات المركزية، أن مشروع البرنامج السنوي يجب أن يكون مقبول مسبقا من طرف الرئيس المدير العام وعند تبنيه يصبح هذا هو البرنامج النهائي الواجب التطبيق.

2-2 مهمة غير مجدولة La Mission non programmée:

يتم ترتيب هذا النوع من المهمات ذات الأولوية بناءا على تعليمات الرئيس المدير العام أو عن طريق طلب احتياج من طرف المديريات المركزية وهياكل الشركة بعد موافقة الرئيس المدير العام.

3-2 تحضير المهمة La préparation de la mission :

يخضع أي تدخل لمدقق لمرحلة تحضيرية من جمع المعلومات والوثائق المرتبطة بالمهمة اللازمة لوضع برنامج عمل الذي يحدد خطوات المهمة التي يجب على المدقق اتباعها¹.

4-2 سير المهمة Déroulement de la mission:

¹Président Directeur Général ;circulaire n° 02 ,15 mai 2006 ,op-cit ;p3.p6

يجب أن ينظم المدقق اجتماعا تمهيديا مع المسؤولين عن الهيكل المراد تدقيقه ، ستسمح هذه المقابلة بتقديم المدقق الى جميع الموظفين المعنيين بعملية التدقيق من اجل تزويده بجميع المعلومات والوثائق المفيدة للمهمة ، كما يجب على الموظفين محل التدقيق أن لا يعارضوا تحت أي ذريعة كانت (سواءا إحترام السلم الهرمي او السر المهني)، وأي عقبة أمام حسن سير المهمة تعرض أصحابها الى عقوبات ، كما يجب على المدقق بالإضافة الى السرية المتعلقة بالمعلومات والوثائق التي يمكنه الوصول اليها ، الامتناع عن التدخل في أي عمل اداري (التدخل في التسيير) والذي يظل مسؤولية الهيئات التشغيلية.

2-5 تقرير المهمة Rapport de Mission :

قبل صياغة التقرير المسبق للمهمة يجب على المدقق تحديد موعد لقاء مع مديري الهياكل الخاضعة للرقابة للابلغهم بأي خلل وظيفي لغرض إعطاء التفسيرات وهو أمر ضروري لصياغة التوصيات.

أ) التقرير التمهيدي Le Pré-Rapport :

يتم تسجيل جميع الملاحظات في مسودة تقرير (أو مشروع تقرير) ، ويتم ارسالها الى الجهات الخاضعة للتدقيق ، تسمح هذه الخطوة للخاضعين للتدقيق بالرد على الملاحظات المتعلقة بأوجه القصور خلال فترة لا تتجاوز (07) أيام ، وبعد ذلك سيتم اعتبار محتوى التقرير الاول (أو مشروع التقرير) معتمد من قبل الطرفين ، هذه المرحلة ضرورية لانها تسمح للجهات الخاضعة للتدقيق بالتعبير عن ارائهم من أجل تأكيد أو دحض أو تعديل النقاط التي أثرت.

ب) التقرير النهائي Le Rapport Final :

يسلط التقرير النهائي الضوء على تقييمات وملاحظات المدقق بلاضافة الى التوصيات هذا التقرير يتم ارساله الى الرئيس المدير العام ، الذي يحق له وبمفرده ارسال التقرير الى الهياكل التي يراها معنية.

2-6 المواد والوسائل Moyens Matériels :

يجب أن تمتلك خلية التدقيق الداخلي جميع المعدات لازمة لنشاطها من حيث العددوالجودة في حدود الموارد المتاحة على مستوى الشركة، كما لها أمانة تتكفل بما يلي:

✓ انشاء أوامر المهمات؛

✓ وضع جداول الذهاب والإياب الخاصة بالمدققين واحالتها على إدارة الموارد البشرية؛

✓ اصدار أوامر شراء تذاكر الطائرة؛

✓ التأكد من ان إقامة المدققين تتولاها بشكل صحيح هياكل الاستقبال؛

✓ كما تستفيد خلية التدقيق الداخلي من جميع النصوص التنظيمية الصادرة عن الشركة؛

المطلب الثاني : ميثاق التدقيق الداخلي للشركة La Charte d'audit interne :

زيادة على التعليلة رقم 02 المؤرخة في 15 ماي 2006 تم اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي للشركة الجزائرية للتأمين وعادة التأمين في السنة الموالية أي 2007 وذلك بغية تحديد المبادئ الأخلاقية الأساسية المتعلقة بوظيفته التدقيق داخل الشركة والتي تشكل للمدقق معيارا أساسيا لانجاز مهمته وفقا للمعايير العالمية التي تقرها المهنة وذلك في (05) عناوين.

1- دور التدقيق الداخلي (Rôle de l'audit interne):

اعتمدت الشركة تعريف (IIA) المعهد الدولي للمدققين والذي اعتبر أن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يوفر للشركة ضمانات بشأن درجة السيطرة على عملياتها ويقدم لها المشورة لتجنبها والمساعدة في خلق القيمة المضافة وتعبير أدق تتمثل المهمة الرئيسية للتدقيق الداخلي في ضمان مايلي:

✓ مدى احترام وانتظام وموثوقية واكتمال وتتبع (Traçabilité) المعلومات المحاسبية والمالية؛

✓ مدى ملائمة الرقابة الداخلية وتسيير المخاطر؛

✓ مدى وجود الإجراءات التسييرية وفعاليتها؛

✓ مدى تطبيق واحترام الهياكل المركزية واللامركزية للإجراءات التنظيمية وتوجيهات المديرية العامة؛

✓ مدى الاستخدام الأمثل للمواد البشرية والمادية؛

✓ مدى نجاعة الهياكل في استخدام وسائلها ومواردها.

يقوم المدقق الداخلي في اطار مهامه بتحديد وتحليل أي مخاطر تتعلق بنشاط الشركة وتقديم توصيات لتحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية¹.

2- مجال تدخل المدقق الداخلي (Domaine d'intervention):

يتدخل المدقق الداخلي في جميع هياكل وأنشطة الشركة لا سيما في :

¹ Charte d'audit interne ;Septembre2007 ;p02

- ✓ العمليات المحاسبية؛
- ✓ العمليات المالية؛
- ✓ الخزينة والسيولة النقدية؛
- ✓ العمليات التقنية (انتاج ، تسديد الحوادث ، ومقبوضات الحوادث)؛
- ✓ الموارد البشرية؛
- ✓ إدارة الوسائل؛
- ✓ أنشطة أخرى.

المدقق في اطار مهمته بإمكانه الوصول الحر وغيرالمقيد الى المعلومات والوثائق والحصول من أي شخص على العناصر التي يعتبرها ضرورية ، في المقابل يجب عليه ضمان سرية المعلومات المقدمة .

3- ارتباط التدقيق الداخلي (Rattachement de l'audit interne):

كما هو مبين في التعليمات خلية التدقيق الداخلي تابعة مباشرة الى الرئيس المدير العام مما يضمن الاستقلالية في أداء واجباتها.

4- اخلاقيات المدقق الداخلي (Règles et conduite des auditeurs) :

يؤدي المدققون الداخليون واجباتهم وفقا للمعايير المعترف بها عالميا التي تحكم المهنة،تحدد هذه القواعد السلوكية للمدققين اثناء انجاز مهامهم في النزاهة،الموضوعية ،السرية ،الكفاءة ،العلاقات الإنسانية .

5- اجراء مهمة التدقيق (Déroulement de la mission d'audit)

يتم انشاء برنامج تدقيق سنوي من قبل خلية التدقيق الداخلي على أساس مبادئ توجيهية محددة وطلبات من المديرية العامة ، وعلى أساس المعلومات التي تم جمعها من مؤشرات التسيير لتقديم مقترحات من مراكز صنع القرار يتم تقديم هذا البرنامج الى الرئيس المدير العام للموافقة عليه قبل بداية السنة المعنية ويمكن ان يحل محله او يضاف اليه مهام أخرى ذات أولوية¹ .

و مهمة تدقيق تنقسم الى خمسة مراحل:

- ✓ المرحلة الأولى التحضير: جمع المعلومات دقيقة ، والوثائق المتعلقة بمجال التدقيق

¹ Charte d'audit interne ;op-cit ;p05

✓ المرحلة الثانية التحقيق الميداني : للمدققين الحق في الوصول الى أي مستند او ملف و تؤدي نتائج التحقيقات الى صياغة الملاحظات المهمة.

✓ المرحلة الثالثة العرض الشفوي : في نهاية كل مهمة يقوم المدقق بإبلاغ نتائج تحقيقاته الى الخاضعين للتدقيق ومسؤولياتهم بحسب التسلسل الهرمي وذلك قبل صياغة تقريره النهائي .

✓ المرحلة الرابعة صياغة التقرير: الذي يعرض جميع الملاحظات والتوصيات التي تهدف الى تصحيح الاختلالات بالإضافة الى ملخص يحدد الاحداث البارزة.

✓ المرحلة الخامسة المتابعة : يتم ارسال التقرير الملخص بشكل منهجي ومباشرة الى الرئيس المدير العام الذي بدوره ينقله الى مدير الهيكل الخاضع للتدقيق حتى يمكنه من اتخاذ قرار بشأن نتائج التدخل في غضون (30يوم) ويقوم المدقق الداخلي بمجرد تلقي الردود من الخاضعين للتدقيق بإجراء تحليل مع الاخذ بعين الاعتبار موضوعية ملاحظاتهم كما يضمن متابعة التوصيات .

6- الموارد (Les Ressources):

لانجاز مهام خلية التدقيق الداخلي بشكل صحيح وفقا للاهداف التي حددتها الشركة يجب تزويد الخلية بالموارد الكافية من حيث الموظفين المؤهلين والوسائل اللوجستكية والوثائق التي تلبي احتياجات المدقق كما هو موضح في التعليمات الخاصة باعشاء خلية التدقيق الداخلي .

7- العلاقة مع هيئات التدقيق الأخرى والرقابة في الشركة (Relations avec les

Autres organes d'audit et de contrôle de l'entreprise)

من اجل ضمان التناسق والتأزر الضروريين في عمل هيئات الرقابة والتدقيق عملها من جهة مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومن جهة أخرى مع مديرية المفتشية العامة للشركة¹.

المبحث الثالث : دراسة تقرير تدقيق داخلي لوكالة التأمين برج بوعريج

هذا النموذج هو محاولة القيام بعملية التدقيق وكيفية كتابة تقرير نهائي خاص بوكالة برج بوعريج والذي قمنا به بمساعدة مدقق رئيسي داخل الشركة.

✓ أولا: وفي مستهل التقرير يقوم المدقق اولا بكتابة ما يلي :

✓ الجهة المرسل اليها هذا التقرير: وفي هذه الحالة الى الرئيس المدير العام للشركة

¹Charte d'audit interne ;op-cit ;p07

- ✓ **الموضوع:** يجب تحديد بأن التقرير يخص التدقيق الداخلي لوكالة برج بوعريرج
- ✓ **مرجع الامر بالمهمة :** يبين فيه سبب المهمة و رقم الامر بالمهمة و تاريخه ومدة المهمة وتاريخها
- ثانيا: توضيح هدف من المهمة : وفي حالتنا هذه كان الهدف من المهمة هو التركيز على :
 - ✓ السيطرة الجانب التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبية وكذى الوسائل المادية المتوفرة؛
 - ✓ تقييم درجة مصداقية البيانات المالية وعلى وجه الخصوص حسابات الوكالة ؛
 - ✓ تقييم درجة تطبيق الإجراءات المحاسبية واللوائح المالية.
- ثالثا: توضيح الى ماذا توجه أعمال التدقيق بشكل أساسي : وفي حالتنا هذه كانت موجهة الى:
 - من حيث التنظيم:** بمراقبة تطبيق مبدأ الفصل بين الواجبات والمهام و تقدير الموارد المادية المخصصة للمصلحة.
 - من حيث المحاسبة والمالية:**
 - ✓ فحص ومراقبة الحسابات؛
 - ✓ التحقق من المقاربات البنكية ؛
 - ✓ مراقبة السجلات ؛
 - ✓ مراقبة جدول المقبوضات وجدول المنتوجات وصكوك وسندات الدفع البنكية ،ايصالات التحصيلالخ؛
 - ✓ مراقبة وثائق المصروفات ،سندات الصرف ،ايصالات الدفع ،تقارير الخبرة والفواتيرالخ.

يقسم التقرير الى ثلاثة (03) فروع (او فصول) كل فرع يعبر عن جانب من جوانب التدقيق وكل حساب او مركز يحتوي على ملاحظة وتوصية وصولا الى الخاتمة .
الفرع الأول: الرقابة على الجانب التنظيمي للمصلحة المالية والمحاسبية

Contrôle de l'aspect organisationnel du service finances et comptabilité ainsi que les moyens matériels (informatiques) qui lui son affectés

تنظيم المصلحة : الملاحظة رقم 01 مع التوصية .

تتكون مصلحة المحاسبية من عنصر واحد فقط الذي يجمع جميع المهام المالية والمحاسبة في الوكالة وكذلك تلك المتعلقة بالصندوق بما في ذلك المدفوعات النقدية اليومية والاحتفاظ

بالسجل الخاص بالصندوق ووضع جداول شهرية لانتاج وبيان المقبوضات وبيان الديون وغيرها والتي توجه الى دائرة المالية والمحاسبية للوحدة الجهوية ، وقد تسبب تراكم المهام في تأخير في الأداء وفي بعض السجلات.

التوصية 01: يجب التذكير ان مبدأ الفصل بين السلطات والواجبات يشكل ركيزة الرقابة الداخلية وبشكل خاص مصلحة المالية والمحاسبية ،ويسمح بتطبيق هذا المبدأ بتقليل المخاطر المتعلقة بالاحتيال والاختلاس ويسهل عملية المراقبة بين المصالح التقنية ومصلحة المالية كما هو منصوص في التشريعات لهذا السبب يوصى بتعزيز هذه المصلحة بعنصرين إضافيين ، ويعتني رئيس المصلحة بالجانب المالي مع الرقابة على العمليات والتنسيق بين المصالح المختلفة للوكالة

أجهزة الاعلام الالي : ملاحظة 02 مع توصية 02.

للسماح لهذه المصلحة بالعمل في ظروف جيدة يجب تزويدها بالمواد الضرورية للاعلام الالي خاصة بالنسبة لمنصب أمين الصندوق

الفرع الثاني :تقييم درجة مصداقية البيانات المالية ومسك حسابات الوكالة

Evaluation du degré de la fiabilité des états financiers et notamment la tenue des comptes comptables de l'agence

عنوان العملاء المؤمنين ،وسطاء التأمين والحسابات ذات الصلة

حساب 411 و416 العملاء (المؤمنين) : ملاحظة 03 بدون توصية .

لقد تم التحقق من هذه القسم بأن الرصيد المحاسبين المغلق في 31/12/2011 مماثل تماما مع بيان جدول المستحقات الحقيقي المتبع والذي قدره 14042387 وموقع عليه من قبل مدير الوكالة ورئيس المصلحة وهي مطابقة كذلك للتعليمية الإجرائية الخاصة داخل الشركة

الحساب	N-1	N-2	N-3	N-4	N-5
4110	82068 دج				
41610	7481548 دج				
41611		600610 دج			
41612			884548 دج		

41613				2780 دج	
				49908320 دج	

تحصيل الديون في الفصل الأول من السنة N : ملاحظة 04 بدون توصية. المبلغ الإجمالي للديون التي تم تحصيلها في الفرع الأول تساوي **6830147** دج أي بمعدل **45%** من إجمالي الديون المغلفة في N-1 .

حساب 4153 شيكات تم ارجاعها: ملاحظة 05 مع توصية .

يظهر هذا الحساب رصيد مدين بتاريخ 12/31 / N-1 بمبلغ 3908 دج وهو عبارة عن شيك بنكي رقم 094216 الصادر عن مؤمن لفائدة الوكالة وارجع من طرف البنك بسبب ان الرصيد غير كافي. توصية 05: يجب التقرب من المؤمن في أقرب وقت وذلك لاستبدال الشيك وتسوية هذا الحساب بشكل نهائي

حساب 4194 مقبوضات من المؤمنين غير معروفة المصدر : ملاحظة 06 بتوصية .

هذا الحساب يحتوي على مبلغ 424748 دج في 12/31 وعند تحليله تبين أن هذا المبلغ تم تحويله الى حساب الشركة ولم يتم التعرف على أصحابها وسبب التحويل. التوصية 06: يجب التقرب من البنك من أجل استخراج الوثائق والتعرف على أصحابها وسبب التحويل من أجل تسجيلها تسجيلًا محاسبيًا صحيحًا .

▪ **العنوان الدولة ، الجماعات العمومية و الهيئات و الحسابات الملحقة:**

حساب FGA 443110 صندوق ضمان السيارات: ملاحظة 07 بدون توصية .

هذا الحساب هو دائن بمبلغ 20820 دج في نهاية 12/31 / N ورصيده مطابق لجدول المستحقات الحقيقي الممضى من طرف مدير الوكالة ورئيس المصلحة .

حساب FCN 4451 صندوق الكوارث الطبيعية: ملاحظة 08 بدون توصية .

هذا الحساب هو دائن بمبلغ 1136 دج في نهاية 12/31 / N ورصيده مطابق لجدول المستحقات الممضى من طرف مدير الوكالة ورئيس المصلحة

حساب TVA 44530 الرسم على القيمة المضافة للاقساط: ملاحظة 09 بدون توصية.

هذا الحساب رصيده 1948036 دج وهو مطابق لجدول المستحقات الحقيقي الممضى من طرف مدير الوكالة ورئيس المصلحة

■ العنوان مدبنون مختلفون و دائنون مختلفون:

حساب 4603 مختلف المدنيين: ملاحظة 10 بتوصية.

هذا الحساب يحتوي على رصيد قدره 76681 دج في N12/31/ وهو عبارة عن مبلغ تم حجزه مباشرة في البنك من طرف المحضر القضائي علما بان العملية لا تخص نشاط وكالة برج بوعريرج. التوصية 10 : للسماح بتسوية هذا المبلغ نهائيا من الضروري التقريب من البنك من اجل اولا تنظيم عمليات الحجز التي يقوم بها المحضرون القضائيون بما أن العملية لا تخص الوكالة ، وثانيا القيام بإجراء بحث مع الوكالات الأخرى للشركة للتعرف على المعنية بعملية الحجز وتسوية المبلغ معها.

حساب 4679 تسبيقات مختلفة على الحساب : ملاحظة رقم 11 مع توصية .

هذا الحساب يحتوي على رصيد 25000 دج في N/12/31 وهو يخص الضريبة على الدفع الجزافي (versement Forfaitaire) والذي تم تسديده في سنة 1995 من طرف الوحدة الجهوية وظل ظاهرا على مستندات مصلحة الضرائب حيث تم تسديده مرة أخرى في سنة 2009 من طرف الوكالة. التوصية 11: للسماح بتسوية هذا الحساب نهائيا يجب تبرير التسديد الأول على مستوى الوحدة الجهوية ثم التقرب من مصلحة الضرائب لاسترداد المبلغ

■ العنوان خسائر تدني القيمة الزبائن : ملاحظة 12 بدون توصية .

رصيد هذا الحساب دائن 6880256 دج والفحوصات التي أجريت على هذا الحساب لم تظهر أي شيء غير عادي ، قد تم اعداد جدول الحقوق والمؤونة تدني قيمة الحقوق على الزبائن وفق المذكرة الإجرائية الخاصة بذلك.

■ العنوان البنوك والمؤسسات المالية : ملاحظة 13 بتوصية .

يحتوي هذا الحساب على رصيد مدبن بقيمة 4208789 دج في بيان المقاربة البنكية وتم التحقق منه حيث يتعلق بشهر ديسمبر N-1 ، والمقارنة بين التسجيلات في دفتر الأستاذ وبيان الكشف البنكي يعرض مايلي :

(1) العمليات التي سجلها البنك ولم تسجل في دفاتر الوكالة :توجد (10) عمليات

(تحويلات) سجلها البنك ولم تسجل في دفاتر الوكالة تتعلق بالسنوات السابقة وتظهر

في الجانب المدين وهذا خلاف المذكرة الإجرائية للشركة في هذا الخصوص .

(2) العمليات التي سجلتها الوكالة ولم يسجلها البنك:

يوضح هذا القسم عدة شيكات صادرة عن الوكالة تتعلق بتسوية الحوادث والفواتير لعدة سنوات التي تعتبر قيد التداول ولم يتم خصمها من قبل البنك حيث تم فحص الوثائق المتعلقة بها من سندات المصروفات وتقارير الخبرة والفواتير ولم نلاحظ أي شيء غير عادي.

التوصية 13: بالنسبة للتحويلات العشرة التي سجلها البنك ولم تسجلها الوكالة حتى يومنا هذا، يوصى بتسجيلها في هذه السنة المالية لكي لا تظهر في بيان المقاربة البنكية كما يجب ان تبدأ عملية البحث على مستوى البنك لمعرفة مصدرها وتسجيلها في الحسابات المناسبة لها.

▪ عنوان تحويلات الاموال من الوكالة الى الوحدة الجهوية : ملاحظة بدون توصية .

المبلغ الإجمالي لتحويلات الأموال من الوكالة الى الوحدة الجهوية خلال السنة المالية N-1 تقدر بـ 45500000 دج وهي منتظمة عادية ومتحكم فيها.

▪ عنوان مراقبة انتظام عمليات المصاريف والايرادات: ملاحظة 15 بدون توصية

لنتمكن من التحقق من انتظام عمليات المصاريف (التسديدات) والايرادات (المقبوضات) تم تنفيذ اعمال الرقابة على أساس العينة للوثائق التالية :

1- مراقبة مستندات المقبوضات والوثائق الداعمة لها والتأكد من :

✓ كل الوثائق التي تم فحصها عن طريق العينة ممضية من طرف المخولين وفقا للتعليمات الإجرائية ؛

✓ مبالغ كل المقبوضات بالأرقام والحروف متطابقة مع الايصالات وبيانات التحصيل....الخ؛

✓ جميع مستندات المقبوضات مرقمة و مرتبة حسب التسلسل الزمني و محفوظة جيدا؛

2- مراقبة مستندات الصرفو الوثائق الداعمة لها و التأكد من :

✓ تم التوقيع على جميع مستندات الصرف التي تمت مراقبتها؛

✓ مبالغ المصروفات بالارقام و الحروف متطابقة معا و مع المستندات الداعمة؛

✓ جميع مستندات الصرف مرقمة و مرتبة حسب التسلسل الزمني و محفوظة في مكانها؛

▪ عنوان 53 الصندوق:

حساب 5301 الصندوق الرئيسي : ملاحظة 16 بتوصية.

هذا الحساب مرصد (0.00 دج) عند فحص العينة تم التحقق فيما يلي :

يتم دفع التحصيلات يوميا بصفة تلقائية في نهاية كل يوم في الحساب البنكي وفقا للمبادئ التي تحكم تسيير الصندوق و اللوائح الداخلية ، لا يتم تحرير محضر اقفال الصندوق في نهاية اليوم.

التوصية 16: يجب قفال الصندوق في نهاية كل يوم عمل كما يجب ان يكون مبلغ الأموال المحتفظ مطابقا للميزانية و لحساب الصندوق في الموجود في السجلات الخاصة بذلك ، يجب أن يحرر محضرا اقفال الصندوق يوميا وان يكون ممضي من طرف أمين الصندوق ورئيس المصلحة ومدير الوكالة .

الفرع الثالث :مسك السجلات : Tenue des Registres

عند تفحصنا لمختلف السجلات لاحظنا عموما نقص في احترام المذكرة الإجرائية الداخلية رقم 08/222 المؤرخة في 2008/07/09 المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي في هذا الجانب وسجلات الملاحظات في الجدول التالي:

نوع السجل	الملاحظة
سجل الميزانية،اليومية ،دفتر الأستاذ Registre de centralisation des journaux auxiliaires et grand livre	ممسوك جيدا ومتابعة جيدة
سجل التحويلات البنكية والبريدية R des virements bancaires ou postaux	غير ممسوك
سجل المقبوضات Registre des pièces de recettes	غير ممسوك
سجل المصروفات Registre des pièces de dépenses	غير ممسوك
سجل الصندوق الرئيسي Registre de caisse principale	ممسوك يوميا
سجل المقاربات البنكية Registre des rapprochements bancaires	مقاربات على أوراق
سجل التحويلات بين الوحدات R des pièces d'imputation de cessions inter unités	غير ممسوك
سجل العمليات المختلفة الأخرى R des pièces d'imputation d'opérations diverses	غير ممسوك
سجل طلب الشيكات Registre commandes de carnets de chèque	غير ممسوك
سجل الشيكات المرفوضة Registre des chèques retournés	غير ممسوك
سجل الشيكات الغير محصلة Registre des chèques rejetés	غير ممسوك

خاتمة التقرير النهائي :

في الخاتمة يقوم المدقق بإعداد رأيه النهائي على كيفية اجراء العملية والنتيجة المهمة المستخلصة من الفحوصات والتحليلات التي قام بها وفي هذه الحالة يشير المدقق الى ان اعمال الرقابة قد تمت على أساس نظام أخذ العينات من السنة المالية ن-1 وعلى ان مصلحة المالية والمحاسبة في الوكالة تسيير من طرف عنصر واحد وهو رئيس المصلحة وهذا الأخير يقوم بجميع الامام المالية والمحاسبة مما يتعارض مع القواعد الأساسية للمراقبة الداخلية وهذا مآدى الى حصر الملاحظة في عدة مجالات خاصة منها مسك السجلات وتسوية بعض الحسابات وعليه وجوب تعزيز المصلحة على الأقل بعنصر ثاني .

خلاصة الفصل :

هدف هذه الدراسة الى ابراز أثر التدقيق الداخلي في نظام الرقابة الداخلية في الشركة الجزائرية للتأمين، حيث أن تعتبر التدقيق الداخلي نشاط مستقل وهذا مايزيد من مصداقية التقارير التي يقدمها المدقق الداخلي حيث تعتمد الإدارة بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية. كما أنها تمكن المديرية العامة من مراقبة كل فروعها بفضل أثر التدقيق الداخلي في الشركة الجزائرية التأمين وإعادة التأمين.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا هذه حاولنا معرفة وظيفة التدقيق الداخلي الذي أصبح من أهم المتطلبات الأساسية التي تسعى إليها الشركات التجارية لاسيما شركات التأمين لان هذه الوظيفة الموصوفة من قبل المعايير بأنها تظهر درجة التحكم في عمليات الشركة وتقديم المشور وتقديم المشورة وخلق القيمة المضافة التي تحتاجها، فكانت دراستنا تحاول الإجابة بتعريف بالوظيفة والمعايير وشروط وكيفيات ممارستها والوثائق كيفية تنظيم الخلية وموقعها من الهيكل التنظيمي الوظيفي في الشركة التي تعتبر من أكبر شركات التأمين في الجزائر الى الوصول الى كيفية التأثير في أدائها من خلال التقرير النهائي التي توضح أوجه نقص وكيفية تخطيها عن طريق توصيات التي ترسل مباشرة الى المسؤول الأول، التي تمكنه من اتخاذ قرارات لتحسين أداء الهياكل التابعة له من خلال توفير إمكانيات مادية اوبشرية، او تعليمية او إجرائية تصحيحية لتقوية الرقابة الداخلية لتحسين الأداء داخل مؤسسته.

ومن خلال دراستنا كذلك تمكننا من الإجابة على أسئلتنا الفرعية:

- لمسنا وعي الكافي لدى مسؤولي الشركة بضرورة انشاء وظيفة التدقيق الداخلي وهذا من خلال التعلية المذكورة في الفصل الثالث واتباعها بميثاق للتدقيق الداخلي يؤكد ذلك والبرامج الموضوعة سنويا للتدقيق.
- كما لمسنا ذكر معايير (IIA) في ميثاق التدقيق الداخلي للشركة خير دليل على اتباع المعايير الدولية والمتعارف عليها لممارسة المهنة واتباع اخلاقيات المهنة المذكورة فيه.
- اتباع المدقق لمنهجية سليمة ومتناسقة ظاهرا في التقرير النهائي من حيث المامه بكافة الجوانب التي دقق فيها ومن خلال التوصيات المقترحة، حتى أنه من خلال التعلية والميثاق يمكن للمدقق الاستعانة بخبير أو موظف كفى يساعده على ابداء رأي سليم وصائب .
- الأسلوب المتبع من خلال اتباع الحسابات ومراكز الحسابات وتبريراتها وأخذ العينة عليها وتقريبها من الواقع والحقيقة تسمح باءكتشاف الأخطاء ونقائص في المعالجة أو عدم اتباع الإجراءات ومن خلال النقاط المطروحة والمفحوصة وكذا التوصيات المقترحة لمعالجتها في التقرير النهائي يمكن القول أنها فعالة.

1. نتائج الدراسة :

- ان التدقيق الداخلي يتمثل في استعراض دقة وموثوقية المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة لتحديد هذه المعلومات وقياسها وتصنيفها ولابلاغ عنها؛
- ان نظام الرقابة الداخلية يقوم بتقديم بضمان المعقول بأن المعلومات المالية دقيقة وموثوقة، وذلك بامثالها للسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والعقود؛
- ان التدقيق الداخلي يلعب دورا هاما في استعراض فعالية الرقابة الداخلية في التأكد مما اذا كان النظام تتوفر فيه تطبيق القوانين والسياسات المطلوبة؛
- ان التدقيق الداخلي يوضح ويحدد مسؤولية جميع الأعضاء الإدارة وذلك على نحو فعال بتزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والتعليقات ذات الصلة المتعلقة بالأنشطة المدققة؛
- ان المدقق الداخلي يهتم بكل مرحلة من مراحل النشاط التجاري يمكن فيه ان يخدم الشركة؛
- ان التدقيق الداخلي يشير الى تحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق الأهداف المشتركة؛
- كما انه يلعب دورا هاما في إضافة قيمة مضافة لتحسين الاداء؛
- ان استقلالية المدقق الداخلي تؤدي لابداء رايه بموضوعية أي يكون موقفه غير متحيز وعليه تفادي تضارب المصالح؛

2. التوصيات:

- من خلال ما توصلنا اليه من نتائج على المحاور الثلاثة الرئيسية التي تضمنتها الدراسة يمكننا صياغة مجموعة من التوصيات التي تتمثل في:
- ضرورة وجود أسس ومعايير عامة ومقبولة تتضمن تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال؛
 - يجب ان يكون المدقق الداخلي مؤهل علميا وعمليا في مجال التدقيق الداخلي ؛
 - ضرورة تخطيط للمهام حيث تشمل جميع الاعتبارات وأهداف ونطاق وتخصيص الموارد اللازمة لها وبرنامج تنفيذها؛

- ان نشاط التدقيق الداخلي لايتركز على الأمور المالية فقط؛ بل من ضرورة ان يشمل الأمور الإدارية بنفس الدرجة؛
- ضرورة الامتثال للمعايير التدقيق الدولية لما لها من فاعلية في أداء وظيفة التدقيق الداخلي لنشاط.

3. الافاق المستقبلية لموضوع البحث :

- مامدى العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام التحكم الداخلي والأداء؟
- هل التدقيق الداخلي له تأثير على الرقابة الداخلية؟
- مامدى تطابق التدقيق الداخلي للمعايير التدقيق الدولية؟
- العلاقة بين التدقيق الداخلي وهيئة الرقابة والتفتيش في الشركة؟
- العلاقة بين التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في الشركة؟

المراجع

قائمة المراجع

اولا	الكتب
01	احمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
02	احمد حلمي جمعة ،الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الجزء الرابع، الطبعة الأولى،2009
03	أمين السيد احمد لطفي،دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007.
04	أمين السيد احمد لطفي،دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007.
05	إبراهيم طه عبد الوهاب،المرجعة النظرية والممارسة المهنية،كلية التجارة ،المنصورة،مصر، طبعة الأولى،2004.
06	حسام محمد البطاح،الاتجاهات الحديثة لوظائف التدقيق الداخلي ومساهماتها في تحقيق الجودة الشاملة،دراسة ميدانية على عينة من شركات المملكة العربية السعودية ،أطروحة الدكتوراة ،جامعة حلب،سوريا،2008.
07	جورج دنيال غالي،تطوير المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة تحديات الالفية الثالثة،الدار الجامعية،عين شمس،مصر 2001.
08	خالد امين عبد الله،علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية) ،الطبعة الخامسة ،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2010.
09	خالد امين عبد الله. التدقيق والرقابة في البنوك ،الطبعة الأولى ،دار وائل،عمان،2012.
10	خلف عبد الله الوردات ،دليل التدقيق الداخلي في المعايير الدولية الصادرة عن IIA،عمان ،2014.
11	خالد راغب الخطيب،مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص،الطبعة الأولى،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان ،2010.
12	صديقي مسعود واحمد نقار،المراجعة الداخلية،مطبعة مزوار للنشر،الجزائر،2010.
13	طارق عبد العظيم احمد عبده،الأصول العلميةوالعملية للمراجعة .مكتبة جامعة بنها،مصر،2012.
14	طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008.
15	علي يوسف محمد جربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2000.
16	عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا ،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر
17	عماد سعيد الزمور وآخرون،مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة،كلية التجارة،جامعة القاهرة،مصر .
18	فتحي رزق السوفري ،واحمد عبد المالك محمد،دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ،دار الجامعية ،الاسكندرية،2002/2003
19	كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد السريا، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة،مكتب الجامعي الحديث،مصر،2009

المراجع

20	مصطفى يوسف كافي ،تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،2012.
21	محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي،المراجعة التدقيق الحسابات (الاطار النظري والممارسة التطبيقية)،ديوان المطبوعات الجزائرية ،الطبعة الثانية،2005
22	نصر الدين عيساوي ،التدقيق المالي .مؤسسة نوميدغراف للنشر والاشهار .حي بالصوف،قسنطينة، 2018 .
23	هادي التميمي، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية ،الطبعة الثالثة ، دار الوائل للنشر ،الأردن ،2006.
ثانيا	المراجع الأجنبية
01	JACQUES, RENARD. Théorie et pratique de l'audit interne. édition Eyrolles 7 éme, 2010.
02	Belaiboud, Mokhtar. "Pratique de l'audit." Alger: Berti édition (2005).
ثالثا	المذكرات
01	عوماري عائشة.دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمات البنكية من وجهة نظر موظفي البنك ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ،تخصص تسيرمحاسبي وتدقيق ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة احمد دراية،ادرار ،2010/2018.
02	مروة مويسي،دراسة تأثير تكامل التدقيق الداخلي والخارجي علي قيمة المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة طور ال-ثالث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية ،تخصص دراسات محاسبة وجباية متقدمة ،جامعة غرداية ،غرداية،2017/2018.
03	علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،قسم علوم المحاسبة والمالية ،تخصص محاسبة والتدقيق، جامعة ام -البواقي ،2017/2018
04	مغربي صابرين ،أهمية التدقيق الداخلي وتأثير فعاليته في تقييم نظام الرقابة الداخلية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،شعبة محاسبة وتدقيق،قسم علوم تجارية،جامعة الدكتور طاهر مولاي ،ولاية سعيدة،2017/2018.
رابعا	المنشورات
01	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31. 16. ماي 1998 العدد 81. 30. ديسمبر 2000. العدد 77. 30. نوفمبر 2005. العدد 56. 16. أكتوبر 2011 .
02	IIA(cadre de reference internationale des pratique profissunelles -Edition 2017
03	Président Directeur Général ;circulaire n° 02 ,15 mai 2006.Précisant :L'organisation ,les modalités et les procédures d'intervention de la cellule d'Audit Interne
04	Charte d'audit interne ;Septembre2007

الملاحق

الملحق رقم 01

الفرق بين التدقيق التعاقدى و التدقيق القانوني والخبرة القضائية:

المميزات	التدقيق القانوني	التدقيق التعاقدى	الخبرة القضائية
طبيعة المهنة	مؤسسية ذات طابع قانوني	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة او مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة الفوتوغرافية المصادقة، تدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	اعلام العدالة وارشادها حول أوضاع المالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي احترامه
ارسال التقارير الى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة، (عامة، وغير عادية)	المديرية العامة ،مجلس الإدارة	القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة ،محافظي الحسابات.	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاة
اخبار وكيل الجمهورية بالاعمال غير المشروعة	نعم	لا	غير مهم

الملاحق

الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل او النتائج حسب نوعية المهمة	بحسب النتائج
المسؤولية	مدينة ،جنائية ،تأديبية	مدينة ،جنائية ،تأديبية	مدينة،جنائية،تأديبية
التسريح	مهمة تاسيسية ،عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة.	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على خبرات
الاعتاب	قانون الرسمي	محددة في العقد	اقتراح الخبير ،يحدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية،مراقبة الحسابات ،مراقبة قانونية .	تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية ،مراقبة الحسابات.	طريقة تتماشى مع حاجة الخبرة القضائية المطلوبة

أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي :

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	تحقيق كفاية إدارية ونتاجية من خلال القضاء على الاسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات، التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	ابداء رأي فني محايد عن مدى مصدق وعدالة التقارير المالية عن الفترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج الى الفئات المستفيدة منها.
العلاقة القائمة بعملية التدقيق بالمنشاء	موظف من داخل المؤسسة	شخص طبيعي او معنوي مهني من خارج المؤسسة (مستقل)
حدود التدقيق	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق،كما ان طبيعة عمل المدقق الداخلي تسمح له بتوسع عمليات الفصل والاختبارات لما لديه من وقت	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة والمدقق الخارجي،والعرف السائد ،معايير التدقيق المتعارف عليها،وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا

ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي او اختياري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المؤسسة محل التدقيق.	وامكانيات تساعد على تدقيق جميع عمليات المؤسسة.	
يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) او خلال فترة دورية او غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة) قد يكون كاما او جزئي الزامية وفقا للقانون السائد.	يتم فحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية اختيارية وفقا لحجم المؤسسة	التوقيت المناسب للاداء
• قراءة التقارير المالية • أصحاب المصالح • إدارة المنشأة	إدارة المنشأة	المستفيدين

الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من عملية التدقيق: نلخصها في الجدول التالي:

أهمية عملية التدقيق	الأطراف المستفيدة
ان تقرير المدقق يعتبر أداة فعالة تمكن الملاك سواء كانوا مجموعة شركاء او مساهمين او كان فردا من الاطمئنان على سلامة استثمار أموالهم في الشركة ،وعلى قدرة المسؤولين على التسيير الناجح.	أصحاب الشركة
بالرغم من ان إدارة الشركة تخضع لتدقيق أعمالهم ،الا انها من أولى الأطراف التي تستفيد من البيانات المحاسبية المدققة ،وذلك من اجل التخطيط والرقابة ومتابعة اعمال الشركة.	إدارة الشركة
يستفيد من عملية التدقيق وذلك للحكم على معدلات ربحية الشركة ،وتقرير مدى الاسهام في راس مالها.	المستثمرون
تهتم هذه الجهات بمدى صحة البيانات المحاسبية ومصادقيته القوائم المالية التي تؤكد لها عملية التدقيق،وذلك لغرض اتخاذ القرار السليم فيما يخص منح الشركة قروض او تسهيلات ائتمانية،إضافة الى الاطمئنان على مقدرة الشركة الإيفاء بالتزاماتها.	البنوك ومؤسسات الاقراض

الزبائن	يهتم الزبائن بمعرفة استمرارية الشركة، خاصة عند ارتباطهم معها في معاملات طويلة الاجل ، او اذا كانوا معتمدين عليها كمورد أساسي للبضاعة او المواد أولية.
الهيئات المنظمة لتداول الأوراق المالية	تهتم هذه الجهة بعملية التدقيق ،لكون تعليمات هذه الهيئات تنص على ضرورة ان تكون حسابات الشركات التي يتم تداول أسهمها وسنداتها قد تم تدقيقها.
المحللون الماليون والاقتصاديون	يعتمد هؤلاء الأطراف على القوائم المالية وتقرير المدقق الخارجي وذلك عند تقديم التوصيات لعملائهم عن افضل أوجه الاستثمار
الدولة	تعتمد الدولة على القوائم المالية المدققة لأغراض عديدة منها مراقبة النشاط الاقتصادي، رسم السياسات الاقتصادية للدولة، فرض ضرائب، تحديد الأسعار بعض المنتجات المحمية لتقديم الإعانات المالية لجهات التي تهتم الدولة بترقيتها، كما ان إدارة الضرائب تكون متأكدة من سلامة تحديد الوعاء الضريبي *.
النقابات والجمعيات المهنية والعمالية	يعتمد ممثلو الموظفين والعمال على النتائج المالية المدققة عند القيام بالتفاوض مع الإدارة حول مرتباتهم ونصيبهم من الأرباح.
الباحثون وطلبة الدراسات العليا	باعتبار القوائم المالية من المراجع المهمة لبحوثهم ،فاعن مصداقية هذه القوائم تزيد في حالة كونها موقعة من طرف المدقق الخارجي
جهات أخرى	تتمثل في شركات التأمين في حالة تعويض الخسائر ،الشركاء الراغبين في الانضمام للشركة، البائعين والمشتريين الشركة ما، وذلك بالتحديد أصولها والتزاماتها وشهرة المحل .

الملحق رقم 02

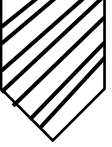
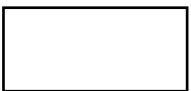
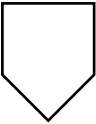
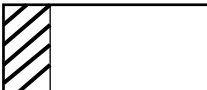
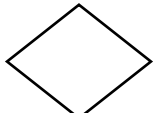
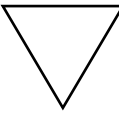
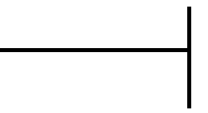
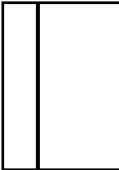
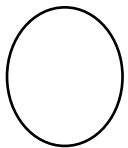
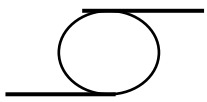
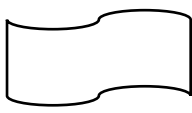
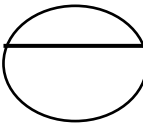
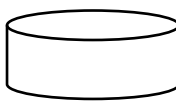
معايير التدقيق الدولية IAS التي أصدرها مجلس معايير التدقيق الدولية والتأكد الدولية
وفقا لإصدار 2021:

أموال تمهيدية 100-199		الاستفادة من عمل آخرين 600-699	
100	مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق	600	الاستفادة من عمل مدقق آخر
	والخدمات ذات العلاقة	610	مراعاة عمل التدقيق الداخلي
110	إطار المصطلحات	620	الاستفادة من عمل خبير
120	إطار المعايير الدولية للتدقيق	استنتاجات التدقيق وإصدار التقارير	
المسؤوليات 200-299		700-799	
200	الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية	700	تقرير المدقق حول البيانات المالية
	شروط التكليف بالتدقيق	710	المقارنات
210	رقابة الجودة الاعمال التدقيق	720	المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة
220	التوثيق	مجالات متخصصة 800-899	
230	الاحتياط والخطأ	800	تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة
240	مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية		تدقيق المعلومات المالية المستقبلية
250	التخطيط 300-399	810	الخدمات ذات العلاقة 900-999
300	التخطيط	910	التكليف بالمراجعة على البيانات المالية
310	معرفة طبيعة عمل المنشأة	920	التكليف باءنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية
320	الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق	930	التكليف باءعداد المعلومات المالية
الرقابة الداخلية 400-499		البيانات الدولية لمهنة التدقيق	
400	تقدير المخاطر والرقابة الداخلية	1000-1100	
401	التدقيق في بيئة أنظمة معلومات	1000	إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف
	تستعمل الحاسوب	1001	بيئة الأنظمة المعلومات المحوسبة
402	اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستخدم مؤسسات خدمية		

ادلة الاثبات 500-599		أنظمة الحواسيب الشخصية المستقلة
500	ادلة الاثبات	1002 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة
501	ادلة الاثبات (اعتبارات إضافية لبنود محددة)	أنظمة الحواسيب المباشرة
		1003 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة
		أنظمة قاعدة البيانات
510	التكلف بالتدقيق لأول مرة (الأرصدة الافتتاحية)	1004 العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين
520	الإجراءات التحليلية	1005 الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة
530	عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى	1006 تدقيق المصارف التجارية العالمية
540	تدقيق التقديرات المحاسبية	1007 الاتصالات مع الإدارة
550	الأطراف ذات العلاقة	1008 تقدير المخاطر والضبط الداخلي
560	الاحداث اللاحقة	خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب
570	الاستمرارية	
580	اقرارات الإدارة	1009 طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب
		1010 اعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية
		1011 مضامين قضية العام 2000 بالنسبة للمدراء والمدققين

الملحق رقم 03

الخرائط التدقيق :

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
رموز أساسية		خاصة بالعلاقات	
	مستند او وثيقة		نقطة بداية المخطط
	المعالجة او العمليات الإدارية		رابط خارج الصفحة
	المراقبة		اختيار او القرار
	تصنيف نهائي		سير الوثائق سير المعلومات
	تصنيف المؤقت		الخروج من المخطط
	سجل او ملف		الارسال الى اخر الصفحة
رموز خاصة بالمعلومات			
الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
	معالجة معلوماتية		لائحة معلوماتية
	مراقبة		قرص ممغنط

الملحق رقم 04

الجدول التالي معايير التدقيق الدولية للممارسة مهنة التدقيق الداخلي:

معايير وصفية 1000-1322	02	معايير طبيعة العمل
01	الأهداف، الصلاحية والمسؤولية	2100 طبيعة العمل
1000	الأهداف، الصلاحية والمسؤولية	2110 إدارة المخاطر
1100	الاستقلالية والموضوعية	2120 الرقابة
1110	الاستقلال التنظيمي	2130 التحكم المؤسسي
1111	التفاعل مع مجلس الإدارة	03 معايير التخطيط للمهمة
1112	دور رئيس التدقيق الداخلي خارج	2200 التخطيط للمهمة
	التدقيق الداخلي	2201 الأهداف المرتبطة بالتخطيط
1120	موضوعية المدققين	2210 أهداف المهمة
1130	ضعف الاستقلالية والموضوعية	2220 نطاق المهمة
02	البراعة وبذل العناية المهنية	2230 الموارد المخصصة للمهمة
1200	البراعة وبذل العناية المهنية	2240 برنامج عمل المهمة
1210	البراعة	04 معايير تنفيذ المهمة
1220	بذل العناية المهنية	2300 انجاز المهمة
1230	التطوير المهني المستمر	2310 تحقيق المعلومات
03	الرقابة النوعية وبرنامج التحسين	2320 التحليل والتقييم
1300	الرقابة النوعية وبرنامج التحسين	2330 توثيق المعلومات
1310	اجبارية برنامج التأمين وتحسين	2340 الاشراف على المهمة
	الجودة	05 معايير إيصال النتائج
1311	التقييمات الداخلية	2400 إيصال النتائج
1312	التقييمات الخارجية	2410 مضمون الاتصال
04	اتصالات برنامج الضمان وتحسين	

الجودة			
1320	اتصالات برنامج الضمان وتحسين	2420	جودة الاتصال
	الجودة	2421	الأخطاء والحذف
1321	الاستخدام الأمثل للمعايير	2430	الاستخدام الأمثل للمعايير
1322	الإفصاح عن عدم الالتزام	2431	الإفصاح عن عدم الالتزام
	معايير الاداء 2000-2600	2440	نشر النتائج
01	معايير إدارة نشاط التدقيق الداخلي	2450	الآراء العامة
2000	تسيير نشاط التدقيق الداخلي	06	معيار رصد مراحل الإنجاز
2010	التخطيط	2500	رصد مراحل الإنجاز
2020	التصال والمصادقة	07	معيار قبول الإدارة للمخاطرة
2030	إدارة الموارد	2600	قبول الإدارة للمخاطرة
2040	القواعد والإجراءات		معايير التنفيذ
2050	التنسيق واستخدام مختلف الاعمال	حرف A من اجل الاعمال التأكيدية (التدقيق) حرف C من اجل الاعمال الاستشارية	
2060	التقرير للإدارة العامة او المجلس		

الجدول أعلاه يمثل معايير التدقيق الداخلي: التي تنقسم الى :

1) معايير الوصفية : (التاهيل) وهي معايير خاصة بالشخص المدقق الداخلي وخدمات التدقيق الداخلي، وهي تتضمن أربعة (04) اقسام رئيسية ، وكل قسم يحتوي على مجموعة من المعايير الفرعية :

■ القسم الأول: الأهداف ، الصلاحية والمسؤولية : (1000-1130) يتطلب تحديد

الغرض، الصلاحيات ، ومسؤوليات التدقيق الداخلي رسميا في ميثاق التدقيق الداخلي ، بما يتفق مع مهمة التدقيق الداخلي و اخلاقيات المهنة والمعايير ، وينبغي على رئيس التدقيق الداخلي مراجعة دورية للميثاق التدقيق الداخلي وتقديمه لموافقة الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- **القسم الثاني: البراعة وبذل العناية المهنية (1200-1230)** ينبغي ان تؤدي المهام بالبراعة والعناية المهنية اللازمة.
- **القسم الثالث: الرقابة النوعية وبرنامج التحسين (1300-1312)** يتولى مدير التدقيق الداخلي بوضع برنامج خاص للرقابة النوعية ، وبرنامج التحسين يشمل جميع أعمال التدقيق الداخلي.
- **القسم الرابع: اتصالات برنامج الضمان وتحسين الجودة (1320-1322)** على مدير التدقيق الداخلي إيصال نتائج التقييمات الخارجية لمجلس الإدارة.
- 2) **معايير الأداء:** هي المعايير التي تصف طبيعة النشاط الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن رأي التدقيق بواسطتها ، وهي تتضمن سبعة (07) محاور رئيسية وهي:
- **المحور الأول: معايير إدارة نشاط التدقيق الداخلي (2000-2060)** وهي معايير تهدف الى إدارة أنشطة التدقيق الداخلي على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمؤسسة.
- **المحور الثاني: معايير طبيعة العمل (2100-2130)** ينبغي ان نشاط التدقيق الداخلي على التقييم والاسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم من خلال استخدام مدخل منظم .
- **المحور الثالث: معايير التخطيط للمهمة (2200-2240)** تتضمن معايير خاصة بمهمة التدقيق الداخلي من حيث التخطيط ، الأهداف، الوقت ، وتوزيع الموارد.
- **المحور الرابع: معايير تنفيذ المهمة (2300-2340)** وهي تشمل معايير تنفيذ عملية التدقيق الداخلي وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه المهمة.
- **المحور الخامس: معايير إيصال النتائج (2400-2450)** هي معايير تضمن توصيل نتائج المهمة للجهات المعنية.
- **المحور السادس: معيار رصد مراحل الإنجاز (2500)** ضرورة وضع نظام لمراقبة سير النتائج التي يتم ايصالها للإدارة من قبل المدير التدقيق الداخلي والحفاظ عليه.

■ **المحور السابع: معيار قبول الإدارة المخاطرة (2600)** على مدير التدقيق الداخلي مناقشة مستوى المخاطر المقبول مع الإدارة، وأن لم يتم الاتفاق عليه يرفع الانشغال الى مجلس الإدارة

3) معايير التنفيذ: هي تطبيق كل من معايير الأداء في الحالات اختبارات الالتزام، التحقيق بالغش والاحتيايل، التقييم الذاتي للرقابة. ويكون هذه المعايير مرفوعة بحرف حسب طبيعة الاعمال المقدمة: حرف A من اجل الاعمال التاكيدية مثال: **1130A1**. حرف C من اجل الاعمال الاستشارية مثال: **1130C1**.

الملحق رقم 05

نظام الرقابة الداخلية :

مدخلات النظام	معالجة النظام	مخرجات النظام
الهيكل التنظيمي السياسات والإجراءات الأنظمة والقوانين التعليمات دليل الحسابات التنبؤات والموازنات التقديرية الجداول كل ماتراه المؤسسة ضروري	مجلس الإدارة الإدارة العليا المراجعة الداخلية لجنة المراجعة المراجعة الخارجية موظفي المؤسسة (حركة تفاعلية بين هذه الأطراف)	صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة الالتزام بالسياسات ،الخطط، الإجراءات ،القوانين والأنظمة حماية الأصول والموجودات والممتلكات استخدام الموارد باقتصاد وفعالية تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة المساهمة في تطبيق حوكمة المؤسسة

الملحق رقم 06

نموذج تقرير التدقيق الداخلي:

إسم الشركة و عنوانها.....

مديرية التدقيق تو خلية التدقيق

تقرير التدقيق

السلم الهرمي للإدارة الخاضعة للتدقيق (مستلم التقرير) :

المصلحة او الوظيفة الخاضعة للتدقيق :

الأمر بالمهم رقم :بتاريخ :

تاريخ اجراء عملية التدقيق من : إلى

المدقق (المدققون) السيد :

تاريخ التقرير:

الفهرس

.....- -
.....- -
.....- -

المدخل

اهداف المهمة :

- من الجانب التنظيمي (الهيكل التنظيمي) : التنظيم المعمول به داخل الهيئة الخاضعة للتدقيق

- النظر الى مدى مصداقية الجداول و المعلومات المالية و مدى تطبيق الاجراءات التي تنظم العمل في جوانبه المختلفة

الملخص

لا يكون اكثر من صفحة و يلخص رأي المدقق الداخلي بناءا نتائج عملية التدقيق مع تقييم الرقابة الداخلية و النقاط السلبية و

الاجابية.....

نص التقرير

ان يكون مفصل و ليس محدد بعدد الصفحات و يتضمن نتائج الفحص و التحليل مع التوصيات نقطة بنقطة

.....

الخاتمة

تكون قصيرة و هادفة و غالب الاحيان تكون توجيه الى العمل المستقبلي اما بمهام اخرى او اهمية متابعة

التوصيات.....

خطة العمل لتنفيذ التوصيات

وهي تخص العمل الذي سوف يقوم به الخاضعين للتدقيق و خاصة مسؤولوهم لتنفيذ التوصيات وفق برنامج

منظم.....

المرافق

المرافق اوالملاحق التي اما تفسر بعض النقاط داخل التقرير او قوانين او لوائح اجرائية

الملحق رقم 07

